المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

م ع ك التقرير الاقتصادي التخصصي الأسبوعي رقم 2023/452

الغاز الطبيعي والاقتصاد العالمي

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 15 تشرين الأول، 15 October 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 452

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

م ع ك التقرير الاقتصادي التخصصي الأسبوعي رقم 2023/452

الغاز الطبيعي والاقتصاد العالمي

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 15 تشرين الأول، 15 October 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 452

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

Weekly Economic Report No. 452 Link to download the report as a PDF: The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics، economists، decision-makers and followers، to facilitate access to economic information. I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability. I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.	التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم: 452 رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف: التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية. أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية. وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات. ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

م ع ك التقرير الاقتصادي التخصصي الأسبوعي رقم 2023/452

الغاز الطبيعي والاقتصاد العالمي

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 15 تشرين الأول، 15 October 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 452

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

Contents

1 - صادرات النفط والغاز الروسية تتحرر من هيمنة الدولار 4

3 - أكبر مصدري الغاز المسال في العالم النصف الأول 2023 ... 19

4 - باحث فرنسي: هيمنة الغاز الروسي على أوروبا انتهت بفضل 4 دول عربية وتركيا تؤدي دورًا محوريًا 23

5 - تفاصيل تصدير أول شحنة غاز مسال مصرية منذ 4 أشهر 31

6 - واردات مصر من الغاز الإسرائيلي.. كيف انقلب التصدير إلى استيراد؟ وصفقة جديدة بين مصر وإسرائيل لمدة 11 عامًا..... 36

7 - إعلان قائمة أكبر مصدري الغاز المسال.. وترتيب قطر تتراجع بعد 15 عامًا من التفوق والولايات المتحدة أعلى معدل في تاريخها 51

8 - أكبر احتياطيات الغاز في أفريقيا 3 دول عربية تستحوذ 45% 56

المصدر الرئيس لمواد التقرير: الطاقة A T T Q A

منصة إعلامية وبحثية واستشارية متخصصة في أسواق الطاقة.

م ع ك التقرير الاقتصادي التخصصي الأسبوعي رقم 2023/452

الغاز الطبيعي والاقتصاد العالمي

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 15 تشرين الأول، 15 October 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 452

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

1 - صادرات النفط والغاز الروسية تتحرر من هيمنة الدولار واليورو

(مقال)

فيلينا تشاكاروفا*– ترجمة: نوار صبح، 2023-09-16

اقرأ في هذا المقال:

- الرئيس بوتين وجّه بدفع ثمن صادرات الطاقة الروسية بالروبل بالنسبة إلى الدول غير الصديقة
- عقود النفط والغاز تحدد الأسعار في الغالب باليورو أو الدولار
- تحويل صادرات الطاقة بالكامل إلى العملات الوطنية أمر مليء بالتعقيدات
- صادرات الغاز الروسي إلى الصين ارتفعت بنحو 60% في العام الماضي

- المصافي الهندية بدأت تسوية جزء من معاملاتها للسلع الروسية باستعمال العملة الإماراتية
- الأوروبيون يواصلون شراء الغاز المسال والمنتجات النفطية ومنتجات إضافية من روسيا

شهدت هيمنة الدولار واليورو على صادرات موسكو، بما في ذلك النفط والغاز الروسية، تراجعًا ملحوظًا، منذ بداية عام 2023، إذ انخفضت من نحو 48% إلى 49% في يناير/كانون الثاني الماضي إلى 26% و30% فقط بحلول أغسطس/آب.

ومنذ اندلاع الحرب في أوكرانيا، أصبحت بورصة موسكو، التي تحدد قيمة الروبل الروسي، معزولة إلى حدّ كبير عن الأسواق المالية العالمية بسبب الظروف السائدة.

بدورها، منعت العقوبات الغربية المصارف الأجنبية من التداول بالروبل، وفي الوقت نفسه، تمنع قيود رأس المال الروسية المواطنين الروس من الوصول إلى الأسواق الأجنبية.

نتيجة لهذه القيود، تتمثّل المصادر الرئيسة للإمداد المحلي بالعملة الأجنبية في عائدات التصدير -تشمل صادرات النفط والغاز الروسية - والاحتياطيات الحكومية.

من ناحية أخرى، ينشأ الطلب المحلي عن عوامل مثل نفقات الاستيراد، والالتزامات الأجنبية للشركات الروسية (رغم أنها كانت محدودة منذ عقوبات عام 2014)، واستعمال العملات الأجنبية احتياطيًا للقيمة.

ومنذ اندلاع الحرب في أوكرانيا، كانت إحدى السياسات الجديرة بالملاحظة هي توجيه الرئيس بوتين بالنسبة إلى "الدول غير الصديقة" بدفع ثمن صادرات النفط والغاز الروسية بالروبل، بدلًا من اليورو أو الدولار التقليدي.

وقُوبلت هذه الخطوة بردود فعل متباينة في أوروبا، إذ تكيفت بعض الدول مع الروبل، في حين ظلت دول أخرى ثابتة على تفضيلها عملات التسوية الحالية.

وكان الإجراء المضاد الذي اتخذته روسيا هو تعليق صادرات الغاز إلى دول مثل بولندا وبلغاريا وفنلندا.

من ناحيته، يعالج بنك غازبروم المدفوعات باليورو، لتُحَوَّل لاحقًا إلى الروبل، ما يسمح للدولة الروسية بتسهيل معاملات الغاز، ولتيسير ذلك، يحتفظ العملاء الحكوميون بحسابات مزدوجة لدى البنك.

سعر الروبل الروسي

من المؤكد أن الحكومة الروسية، بوصفها سلطة حصرية، يمكنها تقديم الروبل إلى دول أخرى بأيّ سعر صرف، وبالنظر إلى أن عقود النفط والغاز تحدّد الأسعار في الغالب باليورو أو الدولار، فإن التحول في سعر صرف الروبل لن يؤثّر في التدفق الإجمالي للعملة الأجنبية.

وبالنظر إلى أن جزءًا كبيرًا من الواردات مُسَعَّر باليورو والدولار، فإن حجم هذه الواردات يظل ثابتًا، ومن ثم، فإن التحول في عملة التسوية يفتقر إلى التأثير الملموس.

ويكمن الأمر الأكثر منطقية في أن الضغط من أجل المعاملات الدولية القائمة على الروبل يسعى إلى التخفيف من تأثير العقوبات المالية في الاقتصاد الروسي.

وكشف النائب الأول لرئيس مجلس إدارة مصرف سبير بنك الروسي، ألكسندر فيدياخين، عن أن ثلثي معاملات التجارة الخارجية لروسيا تحولا إلى ما سماه "العملات الصديقة"، وسلّط الضوء على التحول الملحوظ بالاعتماد على بيانات التجارة الخارجية الأخيرة.

في الوقت الحالي، يُدار ثلثا التجارة الخارجية لروسيا بعملات صديقة، وفي الغالب الروبل واليوان، كما ذكرنا في تقرير نشرته منصة الطاقة المتخصصة الأسبوع الماضي.

وأوضح فيدياخين أن مصرف سبير بنك الروسي توقّع أن تستمر هذه النسبة بالصعود، في ظل الاتجاهات السائدة.

الجدول التالي يستعرض التغير بمؤشر الأسهم في بورصة موسكو:

النظر في التسويات الدولية

في قرار صدر أوائلَ يوليو/تموز، نصح مجلس الاتحاد بنك روسيا بالنظر في التسويات الدولية بالروبية الهندية، والريال الإيراني، والدرهم الإماراتي، وجاءت هذه التوصية في أعقاب خطاب محافظة البنك المركزي الروسي، إلفيرا نابيولينا، ويأتي ذلك وسط توجّه نحو تنويع استعمال العملة في المعاملات الدولية.

وينص القرار صراحةً على ما يلي: "إن البنك المركزي للاتحاد الروسي مدعوّ لاستكشاف إمكان إجراء تسويات بالعملات الوطنية، بما في ذلك الروبية الهندية والريال الإيراني والدرهم الإماراتي والعملات الأجنبية الأخرى، عند الانخراط في نشاط اقتصادي أجنبي."

بالإضافة إلى ذلك، يشجع القرار الجهود المستمرة نحو إبرام اتفاقيات حكومية دولية للمقاصة (التسويات غير النقدية) بالعملات الوطنية مع الدول الحليفة.

يتمثل الهدف الأساس وراء مثل هذه الاتفاقيات في تعزيز استعمال العملات الوطنية لتلبية شروط عقود التجارة الخارجية مع "الشركاء ذوي الأولوية." ويمكن وضع هذه الخطوة في سياق التحديات السابقة التي جرت مواجهتها بسبب العقوبات التي أثّرت بالتسويات في التجارة الخارجية، كما ذكرنا في حالة تجارة النفط مع الهند.

ولمعالجة هذه القضايا، أصدرت الحكومة مرسومًا يسمح للشركات الروسية بالحصول على سلف نقدية من مؤسسات خارجية، وينص هذا المرسوم على إيداع الأموال النقدية، سواء بالروبل أو بالعملات الأجنبية، في حسابات لدى البنوك الروسية.

شعار بنك غازبروم الروسي الخاص في مدينة سانت بطرسبرغ الروسية – الصورة من رويترز

في ضوء الديناميكيات المالية العالمية المتطورة، قررت روسيا منذ عام تقريبًا فصل عقود التجارة الخارجية عن قيمة الدولار.

وبدءًا من أبريل/نيسان 2022، بدأت روسيا -بتوجيه من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين- قبول مدفوعات مقابل صادرات الطاقة إلى دول معينة حصريًا بما يعادل الروبل، وهي خطوة عجلت بها القيود واسعة النطاق على احتياطيات موسكو من العملات الأجنبية في المؤسسات الغربية.

في البداية، لاقت هذه الإستراتيجية استحسانًا كبيرًا، فعلى سبيل المثال، كما ذكرت وكالة رويترز في شهر مايو/أيار، سمحت ألمانيا وإيطاليا لشركات المرافق لديهما بإنشاء حسابات بالروبل في البنوك المحلية، لدعم مدفوعاتهما مقابل الغاز الروسي.

وعلى مدار العام، انخفضت مشتريات أوروبا من "الوقود الأزرق" الروسي بأكثر من النصف، وتحولت دول مثل جمهورية التشيك، التي كانت تعتمد بشكل كبير في السابق على شركة غازبروم، نحو مصادر الهيدروكربون النرويجية. ويسلّط هذا التقلب الضوء على أن تحويل صادرات الطاقة بالكامل إلى العملات الوطنية أمر مليء بالتعقيدات.

تداعيات العقوبات على روسيا: على الرغم من مواجهة عقوبات خصومها في أعقاب غزو الكرملين أوكرانيا، واصلت روسيا إجراء ما

يقرب من نصف تجارتها باستعمال العملات الخاضعة للعقوبات بحلول نهاية عام 2022.

وكشف بنك روسيا عن أن مدفوعات الصادرات باستعمال ما يسمونه العملات "السامة" (معظمها بالدولار الأميركي واليورو) انخفضت بصورة ملحوظة، إذ بلغت 48% بحلول نهاية عام 2022 من 87% في بداية ذلك العام. وعلى العكس من ذلك، ارتفع تمثيل اليوان الصيني في التجارة من 0.5% فقط إلى 16%، في حين تضاعفت حصة الروبل 3 مرات تقريبًا لتصل إلى 34%، ويرسم هذا التحول صورة واضحة للتحول الهيكلي الشامل داخل الاقتصاد الروسي.

وعلى الرغم من أن التجارة بعملات الدول التي تفرض العقوبات تضاءلت بشكل كبير، فإن وجودها في مصفوفة التجارة ما يزال مهمًا وفقًا لبنك روسيا، إذ كان للعقوبات تأثير كبير، فقد حرم البنك المركزي من الوصول إلى ما يقرب من نصف احتياطياته الدولية، وتركه في المقام الأول مع الذهب واليوان. وجدير بالذكر أنه حتى قبل الصراع، كانت الجهود جارية لتقليل الاعتماد على الدولار الأميركي.

وكان الهدف الرئيس للعقوبات هو عزل روسيا عن الأسواق المالية العالمية، ما أدى إلى رحيل جماعي للمستثمرين الأجانب من البلاد.

وبإجراء مضادّ، أثنى البنك المركزي الشركات عن الاعتماد على الدولار واليورو "السامين"، وبصرف النظر عن اليوان، فإن عملات الدول "الصديقة" الأخرى لا تزال تؤدي دورًا ضئيلًا في التجارة، إذ تمثّل 2% فقط من مدفوعات التصدير بحلول نهاية عام 2022.

ويكتسب هذا التحول من العملات "السامة" المزيد من الاهتمام والاستقطاب في مختلف القطاعات الاقتصادية، على سبيل المثال، شهدت بورصة موسكو انخفاضًا قياسيًا في حجم التداول بالدولار مقابل الروبل الشهر الماضي، وهو ما يشكّل 36% فقط من إجمالي حجم التداول.

بالنسبة إلى الواردات، تضاءل الاعتماد على هذه العملات "السامة" إلى 46% في ديسمبر/كانون الأول 2022، من 65% في بداية العام، في حين توسّع نفوذ اليوان من 4% إلى 23%.

وتمثلت إحدى النتائج اللافتة للانتباه لهذا التحول في التخلص التدريجي من اليورو، غالبًا خلال النصف الأول من عام 2022، ونتيجة لذلك، أصبح الفارق بين الصادرات والواردات المستقرة بالعملة الأوروبية الآن سلبيًا، وفقًا لتقارير البنك المركزي.

الجدول التالي يستعرض نسب العملات المستعملة في التجارة الخارجية الروسية (يناير/كانون الأول 2021 إلى يونيو/حزيران 2023):

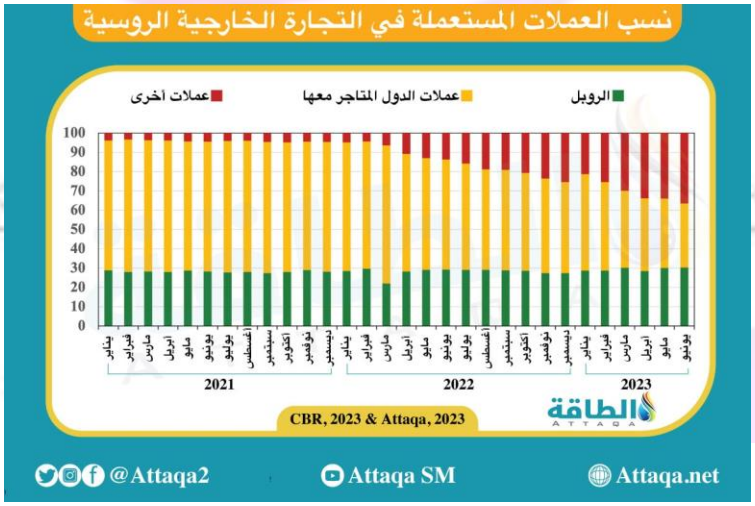

وعلى ضوء هذه الخلفية، توجد ازدواجية بالمشهد المالي في روسيا، ونظرًا للتهديد الذي يلوح في الأفق المتمثل بمصادرة الأصول وتجميد المعاملات باليورو والدولار بالنسبة للمصدّرين المحليين، فقد أصبحت العملات الغربية تشكّل خطرًا متزايدًا على النظام المالي الروسي.

ارتفاع صادرات الطاقة الروسية

ارتفعت صادرات الغاز الروسي إلى الصين بنحو 60% في العام الماضي، وبرزت الصين والهند بشكل ملحوظ مستهلكَين رئيسَين "للذهب الأسود" الروسي، وتلبي تركيا، بفضل قدراتها الإستراتيجية في مجال النقل، احتياجاتها المحلية من الهيدروكربون، وتعيد بيعها للعملاء الأوروبيين.

وتمكنت روسيا من إبرام صفقات مع هذه الدول لإجراء معاملات الطاقة بعملاتها الوطنية، على سبيل المثال، وافقت تركيا على التعامل بالروبل أو بالليرة المحلية، في حين أعربت الصين عن استعدادها لاستعمال اليوان المشهور عالميًا، والهند بالروبية.

إزاء ذلك، فإن كثيرين في روسيا ينظرون إلى العملة الصينية بوصفها البديل الأكثر واقعية للدولار واليورو المهيمنين، ولمدة من الوقت، يمكن أن يعمل اليوان الصيني بصفته منطقة عازلة، ما يتيح انتقال العملات مع الحدّ الأدنى من التقلبات ومخاطر انخفاض قيمة العملة إلى مجالات مالية أكثر غموضًا.

من جهتها، تظل الهند حالة مثيرة للاهتمام ضمن الاقتصادات الناشئة، وما لم تتمكن حكومتها والبنك المركزي من تحقيق استقرار الروبية خلال

السنوات الـ5 المقبلة، فمن المرجح أن تستمر بصفة أداة مالية أضعف، على غرار الروبل.

وظهرت إستراتيجية أخرى مثيرة للاهتمام بعد مارس/آذار 2022، ففي أعقاب العقوبات الجديدة المفروضة على روسيا، اقترح بعض الخبراء المحليين اعتماد الدرهم الإماراتي وحدة دفع مستقلة، نظرًا لاستقراره الملحوظ مقابل العملات الاحتياطية العالمية، كما ذكرنا مؤخرًا في تقريرنا نشرته منصة الطاقة المتخصصة.

وتجدر الإشارة إلى أن سعر صرف الدرهم ظلّ دون تغيير لمدة ربع قرن، وكما ذكرنا سابقًا، بدأت المصافي الهندية، التي تهدف إلى التحايل على مخاطر انتهاك العقوبات الغربية، في تسوية جزء من معاملاتها للسلع الروسية باستعمال العملة الإماراتية.

ورغم أن التحول المباشر بعيدًا عن الدولار قد يصبح تحديًا، فإن التحويل المزدوج لهذه العملات قد يعزز جاذبيتها في التجارة الدولية.

العلاقة المالية بين روسيا والغرب

في مقابلة أُجريت معه مؤخرًا، تناول الرئيس التنفيذي لبنك في تي بي الروسي، أندريه كوستين، العلاقة المالية المتطورة بين روسيا والغرب، وهو يعتقد أن "الحصار المالي الكامل" لروسيا من جانب القوى الغربية أمر غير محتمل، مؤكدًا أن روسيا لا ينبغي أن تتخلى عن الدولار واليورو عن طيب خاطر.

وبالمقارنة مع إيران، سلّط كوستين الضوء على أن "الحصار المالي الكامل"، على غرار "النسخة الإيرانية" التي تستثني الدولار إلى حدّ كبير،

لن يكون ممكنًا، إلّا إذا أُدرِجَ القطاعان المالي والتصنيعي في قوائم العقوبات.

وتعليقًا على موقف الاتحاد الأوروبي، أشار كوستين إلى وجود مؤشرات على أن الاتحاد الأوروبي لا يفكر في فرض عقوبات جديدة. وتبقي أوروبا هذه النافذة مفتوحة، لأنها مفيدة اقتصاديًا.

بدورهم، يواصل الأوروبيون شراء الغاز المسال والمنتجات النفطية ومنتجات إضافية من روسيا، وعندما سُئل عن الوقف المحتمل لتدفقات الدولار واليورو إلى سوق العملة الروسية، دعم كوستين كلامه بالإحصاءات.

حصة اليوان الصيني

بدءًا من أغسطس/آب 2023، يمتلك اليوان الصيني حصة قياسية تبلغ 44.7% في سوق العملات الروسية المتداولة في البورصة، وعلى العكس من ذلك، انخفض وجود العملات "السامة"، خصوصًا الدولار واليورو، إلى 53.9% (من 54.4% في يوليو/تموز)، استنادًا إلى بيانات بنك روسيا.

وأكد الرئيس التنفيذي لبنك في تي بي الروسي، أندريه كوستين، موقف روسيا، مشيرًا إلى أنه لا ينبغي لروسيا أن تتخلى طوعًا عن الدولار واليورو، إذ لا توجد اعتراضات على التجارة مع الشركات الغربية.

وأشار إلى أنه منذ عام 2022، ارتفعت تسويات الروبل في الصادرات الروسية باستمرار، مع انخفاض تدفّق الدولار واليورو على العكس من ذلك، وتبلغ هذه النسبة حاليًا 42%.

ولفت كوستين الانتباه إلى التأثير المتزايد لليوان في الصادرات الروسية (27%) والواردات (36%)، ما يدلّ على نمو ملحوظ عن أرقام يونيو/حزيران البالغة 25% و34% على التوالي، وسلّط الضوء على الدرهم الإماراتي بوصفه "عملة واعدة" للتسويات التجارية. وحول رؤيته لأميركا، أشار كوستين إلى أن الدولار ما يزال مؤثرًا، ولا يوجد بديل فوري في الأفق، مشيرًا إلى أنه للتحول من الجنيه إلى الدولار، استغرق العالم 50 عامًا.

في سياق متصل، تستكشف روسيا حاليًا بدائل، لكنها لن تكون عدائية. ونشر كوستين محادثة مثيرة للاهتمام مع نظرائه الإيرانيين، الذين اقترحوا إستراتيجيات للتعامل مع المعاملات بالدولار وسط القيود.

وأكد أن هدف روسيا سيتمثل في عدم البحث عن ثغرات، إذ تهدف إلى إنشاء برنامج دولي شرعي، يقدّم بديلًا للتسويات التي تحصل فيها عرقلة الأساليب الروسية المعتادة.

مشتريات العملات الأجنبية: في المدة من 7 سبتمبر/أيلول إلى 5 أكتوبر/تشرين الأول، أعلنت وزارة المالية في الاتحاد الروسي زيادة في الحجم اليومي لمشتريات العملات الأجنبية، لتصل إلى 13.15 مليار روبل.

ومن المتوقع أن يصل المبلغ التراكمي خلال هذه المدة إلى 276.16 مليار روبل، وتعزى هذه الزيادة إلى توقع إيرادات إضافية من صادرات النفط والغاز الروسية للميزانية الفيدرالية في سبتمبر/أيلول، ومن المتوقع أن تبلغ نحو 279.12 مليار روبل.

يُشار إلى أنه في 7 أغسطس/آب، استأنفت وزارة المالية شراء العملة بموجب قانون الموازنة، وهي المرة الأولى منذ فبراير/شباط من العام السابق، عندما شنت روسيا الحرب على أوكرانيا.

وخلال تلك المدة، تحدَّد حجم الشراء اليومي بما يعادل 1.8 مليار روبل (18.70 مليون دولار)، ليصل إجمالي المدة من 7 أغسطس/آب إلى 6 سبتمبر/أيلول إلى 40.5 مليار روبل (420.78 مليون دولار)، ومع ذلك، من الضروري أن نفهم أن هذه الزيادة في مشتريات العملة لن تؤثر في سعر صرف الروبل في ظل الظروف الحالية.) *الدولار يعادل 96.25 روبلًا(

ويعود ذلك لأنه بدءًا من 10 أغسطس/آب وحتى نهاية عام 2023، لن يعكس بنك روسيا هذه العمليات في السوق.

وجدير بالذكر أن معظم القيود المستمرة أثرت في الغالب على واردات روسيا، ما أدى إلى انخفاض الطلب على العملات الأجنبية وما تلاه من ارتفاع محتمل للروبل، ومع ذلك، فإن هذا الارتفاع لا يوازن ارتفاع التكاليف الفعلية للواردات، خصوصًا في ظل محدودية العرض.

من جهتها، تضع أوروبا- حاليًا- إستراتيجية لتقليل اعتمادها على واردات النفط والغاز الروسية، وهذا التحول سيؤدي حتمًا إلى خفض تدفق العملات الأجنبية إلى روسيا، حتى لو وجدت بعض الصادرات أسواقًا بديلة.

من ناحية ثانية، وبمجرد ألا تعتمد الدول الأوروبية على السلع الروسية، فقد تفرض عقوبات مالية أكثر صرامة، وقد يشمل ذلك تجميد الأصول الأجنبية للبنوك والشركات الروسية، وبالتالي خفض المعروض

من الدولار واليورو، وخفض قيمة الروبل، والمخاطرة ببدء سحب الودائع المصرفية من العملات الأجنبية.

ونظرًا إلى التصرفات العدائية الصريحة التي اتخذها الغرب ضد أصولها الأجنبية، لم تجد روسيا نفسها أمام خيار سوى تجاوز اليورو والدولار.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المزايا التي تعود على الشركات الروسية من هذا التحول، فضلًا عن تأثيره في إيرادات الموازنة، تظل غامضة، ويُعدّ الوضع المثالي هو الذي يوجد فيه تكافؤ في الميزان التجاري.

وكما يتبيّن من اختلال التوازن التجاري مع الصين والهند، فإن روسيا تواجه التحدي المتمثل في طريقة التعامل مع الإفراط في التداول بالعملات الأجنبية، والمثال مع الهند لافت للنظر، كما ذكرنا سابقًا في تقريرنا على منصة الطاقة. فقد أدت الإمدادات القياسية من النفط الروسي إلى الهند لوضع أصبح فيه لدى المصدّرين الروس نحو 39 مليار دولار، أي أكثر من 3.5 تريليون روبل (36.36 مليار دولار)، عالقة في البنوك الهندية.

وجدير بالذكر أن بعض هذه العملات، مثل الدرهم الإماراتي، مرتبطة بصفة أساسية بالدولار، ما يجعلها "دولارات بالوكالة" وتلغي القصد من وراء القرار الروسي.

وعلى الرغم من حصته الضئيلة التي تتراوح بين 4 و5% في التجارة العالمية، فإن اليوان يبرز بين عملات الدول الصديقة بسبب وضعه عملة احتياطية عالمية.

وأوضحت كبيرة المحللين لدى مؤسسة فريدوم فايننس غلوبال، ناتاليا ميلتشاكوفا، أنه قد يكون من صالح روسيا أن تتلقى مدفوعات باليوان، يمكن تخزينها لاحقًا في الاحتياطيات لحالات الطوارئ المستقبلية.

رغم ذلك، فإن اليوان ليس مثالًا للاستقرار المالي، وإن عملية تحويل العملات الوطنية عدة مرات -إلى دولارات ثم إلى روبل- عند تسوية الضرائب والرسوم تؤدي إلى تعقيد الأمور بالنسبة إلى كل من الدولة والشركات المحلية.

في الوقت نفسه، يشكّل تقلب الروبل مخاطر كبيرة على الخزانة والصناعة على حد سواء، وقد يؤدي انخفاض قيمة الروبل إلى خسائر مالية كبيرة. على سبيل المثال، فإن بيع النفط في مارس/آذار 2023 بسعر 80 روبلًا لكل دولار، مقارنة بسعر محتمل قدره 90 روبل لكل دولار في ديسمبر/كانون الأول 2023، يوضح هذا الخطر. ونتيجة للتسويات بالعملات الاحتياطية، توجد مرونة في التحويل بمعدلات مواتية مع مرور الوقت، وهي المرونة التي تُفقد مع المعاملات القائمة على الروبل.

*فيلينا تشاكاروفا، متخصصة في الشؤون السياسية بالدول المنتجة للطاقة. *هذا المقال يمثّل رأي الكاتبة، ولا يعبّر بالضرورة عن رأي منصة الطاقة.

https://attaqa.net/2023/09/16/%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-/%D8%AA%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D9%87

3 - أكبر مصدري الغاز المسال في العالم خلال النصف الأول من 2023

وحدة أبحاث الطاقة، 13-09-2023

تستعد قائمة أكبر مصدري الغاز المسال في العالم لإعادة ترتيب المراكز الـ3 الأولى بين قطر وأستراليا والولايات المتحدة، مع زيادة صادرات الأخيرة بصورة ملحوظة منذ بداية عام 2023.

وأظهر تقرير حديث -اطلعت عليه وحدة أبحاث الطاقة -تصدُّر الولايات المتحدة قائمة أكبر المصدرين للغاز المسال عالميًا خلال النصف الأول من العام الجاري.(2023)

وبلغ متوسط صادرات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسال قرابة 11.6 مليار قدم مكعبة يوميًا خلال النصف المنتهي بنهاية يونيو/حزيران 2023، بزيادة 4% أو ما يعادل 0.5 مليار قدم مكعبة يوميًا عن المدة نفسها من عام 2022.

واحتلت الولايات المتحدة بهذا النمو، المركز الأول بين أكبر مصدري الغاز المسال في العالم، تليها أستراليا في المركز الثاني بمتوسط صادرات بلغ 10.6 مليار قدم مكعبة يوميًا.

قطر في المركز الثالث

جاءت قطر في المركز الثالث بمتوسط صادرات للغاز المسال بلغ 10.4 مليار قدم مكعبة يوميًا، بحسب التقرير الصادر من إدارة معلومات الطاقة الأميركية الثلاثاء 12 سبتمبر/أيلول 2023.

وتربعت قطر على عرش قائمة أكبر مصدري الغاز المسال في العالم خلال عام 2022، بعدما صدّرت 10.5 مليار قدم مكعبة يوميًا.

بينما بلغ متوسط صادرات أستراليا -في المركز الثاني- 10.4 مليار قدم مكعبة يوميًا، تليها الولايات المتحدة بمتوسط صادرات بلغ 10.2 مليار قدم مكعبة يوميًا، بحسب تقرير سابق صادر عن إدارة معلومات الطاقة الأميركية في 5 يوليو/تموز 2023.

يوضح الرسم التالي -أعدته وحدة أبحاث الطاقة- خريطة أكبر مصدري المسال في العالم عام 2022، بوحدة المليار متر مكعب (35.3 مليار قدم مكعبة):

وفي عام 2023، انتعشت صادرات الغاز المسال الأميركية مع عودة محطة فريبورت للغاز المسال إلى الخدمة بعد انقطاع 9 أشهر منذ حريق يونيو/حزيران 2022.

كما أدّت زيادة الطلب العالمي على الغاز المسال، لا سيما في أوروبا، إلى مواصلة تدفق صادرات الغاز الأميركية إلى القارة العجوز بمعدلات قياسية، بحسب ما ترصده وحدة أبحاث الطاقة بصورة دورية.

أوروبا تستحوذ على 67% من الصادرات الأميركية

ظلت دول الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة الوجهة الرئيسة للغاز المسال الأميركية خلال النصف الأول من عام 2023، كما هو الحال خلال عام 2022، بنحو 7.7 مليار قدم مكعبة يوميًا؛ ما يمثل 67% من إجمالي الصادرات الأميركية.

وذهب أغلب هذه الصادرات (6 مليارات قدم مكعبة يوميًا) إلى 5 دول أوروبية رئيسة هي :هولندا والمملكة المتحدة وفرنسا وإسبانيا وألمانيا، وفقًا لبيانات تفصيلية رصدتها وحدة أبحاث الطاقة.

وسجلت صادرات الغاز المسال الأميركية رقمًا قياسيًا بلغ 12.4 مليار قدم مكعبة يوميًا خلال شهر أبريل/نيسان الماضي، مدفوعة بزيادة إنتاج الغاز من محطة فريبورت واستمرار أوروبا والمملكة المتحدة في الشراء بكميات كبيرة لإعادة ملء مواقع التخزين استعدادًا للشتاء المقبل.

وما زالت أوروبا والمملكة المتحدة مستمرة في تعزيز قدرات إعادة التغويز لديها منذ عام 2023، مع دخول محطات جديدة إلى الخدمة في فنلندا وألمانيا وإيطاليا وفرنسا، ما سمح لهذه البلدان باستيراد المزيد من الغاز المسال.

ملء الخزانات الأوروبية

نجحت أوروبا في تجاوز موسم الشتاء الماضي (2022-2023) عبر تعزيز مخزوناتها إلى أعلى مستوى على الإطلاق، مع مواصلة الاستيراد لإعادة ملء الخزانات بسرعة في فصيلي الربيع والصيف.

وتخطت واردات أوروبا والمملكة المتحدة من الغاز المسال حجم الواردات عبر خطوط الأنابيب لأول مرة في تاريخها، بحسب بيانات منصة ريفينيتف إيكون (Refinitiv Eikon) المتخصصة.

يوضح الرسم التالي -الذي أعدته وحدة أبحاث الطاقة- حركة واردات أوروبا من الغاز الطبيعي والمسال خلال 22 عامًا:

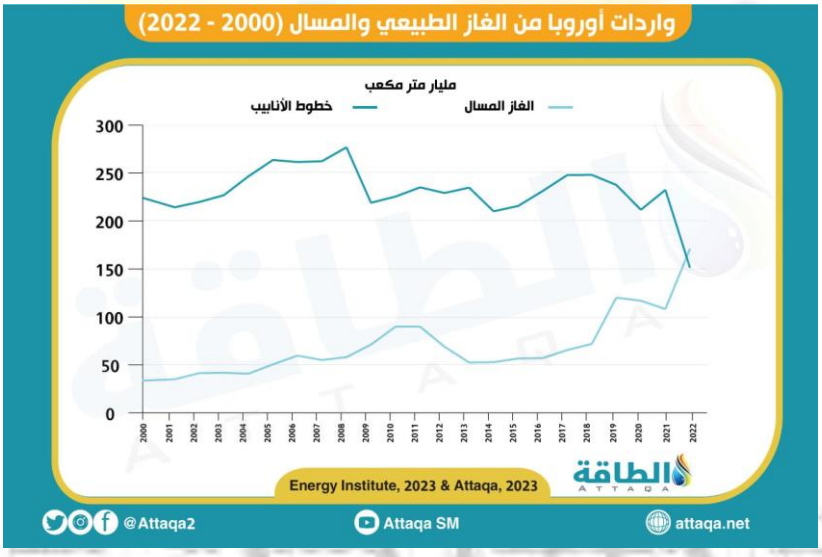

وبلغ متوسط واردات الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة من الغاز المسال قرابة 15.9 مليار قدم مكعبة يوميًا خلال النصف الأول من عام 2023، ما يزيد بـ100 مليون قدم مكعبة يوميًا عن واردات المنطقة من خطوط الأنابيب.

بينما بلغ متوسط واردات أوروبا من الغاز المسال في العام الماضي (2022) قرابة 14.9 مليار قدم مكعبة يوميًا، ما يقل بنسبة 28% (ما يعادل 5.8 مليار قدم مكعبة يوميًا) عن واردات الغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب.

وبلغت واردات المنطقة من الغاز المسال ذروتها في أبريل/نيسان 2023، لتسجل 18 مليار قدم مكعبة يوميًا، متجاوزة واردات خطوط الأنابيب ثم استمرت على ذلك حتى يونيو/حزيران 2023.

وأسهمت تحولات الغاز المسال في أوروبا إلى زيادة الطلب على الغاز الأميركي، ما أسهم في زيادة القدرات الإنتاجية في أميركا وتصدرها قائمة أكبر مصدري الغاز المسال عالميًا خلال النصف الأول 2023.

https://attaqa.net/2023/09/13/%d8%a3%d9%83%d8%a8%d8%b1-%d9%85%d8%b5%d8%af%d8%b1%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%ba%d8%a7%d8%b2-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b3%d8%a7%d9%84-%d9%81%d9%8a-/%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a7%d9%84%d9%85-%d8%ae%d9%84%d8%a7%d9%84

4 - باحث فرنسي: هيمنة الغاز الروسي على أوروبا انتهت بفضل 4 دول عربية وتركيا تؤدي دورًا محوريًا

دينا قدري، 13-09-2023

أحد العمال في موقع خطوط أنابيب الغاز الروسي - الصورة من وكالة بلومبرغ

اقرأ في هذا المقال:

- الاتحاد الأوروبي قدم استجابة استثنائية للاستغناء عن الغاز الروسي
- توقيع 8 اتفاقيات أوروبية لتأمين إمدادات غاز موثوقة
- تركيا تؤدي دورًا محوريًا في نقل الغاز إلى دول الاتحاد الأوروبي
- احتياطيات الغاز في أذربيجان تكفي لتلبية الطلب الأوروبي لعقود مقبلة

أكد الباحث الفرنسي فرانسيس بيرين، أن دول الاتحاد الأوروبي تمكنت من الاستغناء عن الغاز الروسي، في أعقاب الحرب بأوكرانيا، من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات واستكشاف مصادر جديدة.

وأوضح بيرين، أن الاتحاد الأوروبي لم يدخر أي جهد لكي يتمكن من الاستغناء عن الغاز القادم من روسيا، واتخذ قرارًا تاريخيًا -في مارس/آذار 2022- بالاستغناء عنه تمامًا على المدى المتوسط، ما يمثل تحديًا كبيرًا، لأن روسيا كانت المصدر الرئيس للقارة العجوز.

وأسفرت سياسة الغاز في الاتحاد الأوروبي عن نتائج ملموسة، مع زيادة أحجام الصادرات من عدة دول، من بينها أميركا وأذربيجان، و4 دول عربية، وفق تصريحات بيرين التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

وأشار الباحث الفرنسي إلى أن هناك طريقتين لتصدير الغاز، إما الغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب، وإما الغاز المسال، الذي يُمكن نقله بوساطة ناقلات.

ويرى فرانسيس بيرين أن الغاز المسال يُعد أكثر تكلفة، لكنه يتمتع بميزة، لأنه يؤمّن إمدادات الغاز، كما تمتلك الدول الأوروبية محطات لاستيراد الغاز المسال، ما يمكّنها من تنويع مصادر إمدادها بعيدًا عن الغاز الروسي.

8اتفاقيات للتخلص من الغاز الروسي

ذكر مدير الأبحاث في معهد العلاقات الدولية والإستراتيجية الفرنسي (IRIS)فرانسيس بيرين، أن تحوّل الأوروبيين إلى مُصدرين جدد للغاز بدأ قبل عمليات التخريب ضد خطي أنابيب الغاز نورد ستريم 1 و2 في نهاية سبتمبر/أيلول 2022، ردًا على الحرب في أوكرانيا.

وتمكّن الاتحاد الأوروبي من إبرام عدة اتفاقيات في عام 2022، للتخلص من اعتمادها على الغاز الروسي، أولها وأهمها مع الولايات المتحدة، وهي اتفاقية تنص على زيادة صادرات الغاز المسال الأميركي إلى الاتحاد الأوروبي.

ووقّع الاتحاد الأوروبي -بعد ذلك- اتفاقًا ثلاثيًا بين الاتحاد الأوروبي ومصر وإسرائيل، بهدف زيادة الصادرات من هذين البلدين المنتجين للغاز في السنوات المقبلة.

وأُبرمت اتفاقية ثالثة في عام 2022 بين الاتحاد الأوروبي وأذربيجان، إذ التزمت الأخيرة بزيادة إمدادات الغاز نحو عام 2027، عبر ممر الغاز الجنوبي الذي يتكوّن من 3 خطوط أنابيب.

الباحث الفرنسي فرانسيس بيرين - الصورة من منصة "جورنال لوريان" الناطقة باللغة الفرنسية

وقدّر بيرين أن احتياطيات الغاز الأذربيجانية ستكون قادرة على تلبية استهلاك الغاز في الاتحاد الأوروبي لسنوات عديدة، في مقابلة اطّلعت عليها منصة الطاقة، ونشرتها منصة "كليه دي موان أوريون "الناطقة باللغة الفرنسية.(Clés du Moyen Orient)

في الوقت نفسه، جرى التوقيع على اتفاقيات الغاز من قبل عدد من دول الاتحاد الأوروبي، التي كانت تُعد من أكثر الدول اعتمادًا على الغاز الروسي.

فقد وقعت الجزائر وإيطاليا اتفاقية لزيادة إمدادات الغاز الجزائري بوساطة خط الأنابيب عبر البحر المتوسط، في حين أبرمت ألمانيا 3 اتفاقيات أخرى مع قطر والإمارات وأستراليا، لاستيراد الغاز المسال.

بالإضافة إلى ذلك، دخل خط أنابيب غاز جديد الخدمة في نهاية عام 2022، وهو "خط أنابيب البلطيق" الذي يربط بين النرويج والدنمارك وبولندا.

وقال بيرين: "بذلك يصل إجمالي 8 اتفاقيات للغاز وقعها الأوروبيون في أقل من عام لتنويع مصادر إمداداتهم.. وهذا أمر غير مسبوق.. في وضع استثنائي، قدم الاتحاد الأوروبي استجابة استثنائية."

ويوضح الرسم البياني التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- قائمة كبار مصدري الغاز المسال إلى أوروبا في الربع الأول 2023:

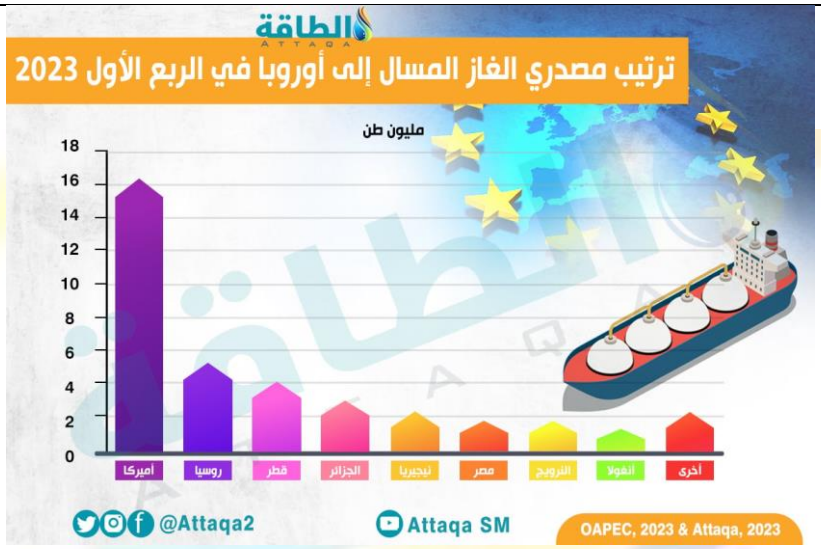

أوروبا تستكشف آفاقًا محتملة لواردات الغاز

في الوقت نفسه، تُجرى مناقشة اتفاقيات أخرى للحصول على إمدادات موثوقة بعيدًا عن الغاز الروسي، إذ تتفاوض فرنسا مع الجزائر منذ 2022، وتتفاوض ألمانيا مع عمان، لكن لم يجرِ التوصل بعد إلى اتفاق بين هذه الدول.

ويجري النظر في مصادر أخرى محتملة، مثل كندا والدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، بحسب تصريحات الباحث الفرنسي في المقابلة التي اطّلعت عليها منصة الطاقة.

أما بالنسبة إلى الوضع في لبنان، فقد أكد بيرين أن الأمر في الوقت الحالي هو مجرد مسألة استكشاف؛ إذ يعمل التحالف -الذي يضم توتال إنرجي وإيني الإيطالية وقطر للطاقة- حاليًا على استكشاف الموارد في المياه اللبنانية.

وأوضح بيرين أنه إذا كان هناك اكتشاف وجرى تصنيفه على أنه تجاري، فسيستغرق الأمر سنوات لوضعه في حيز الإنتاج، لأنه سيتعيّن تطوير حقل غاز.

كما قال: "لبنان هو حل محتمل على المدى الطويل، وبالتالي فإن هذا البلد خارج الصورة في سياق الحرب بأوكرانيا، لأن الأوروبيين يبحثون عن حلول قصيرة ومتوسطة المدى."

وتطرق بيرين إلى العديد من مشروعات خطوط أنابيب الغاز، مثل مشروع خط أنابيب غاز الشرق المتوسط "إيست ميد" الذي سيربط إسرائيل بالاتحاد الأوروبي عبر قبرص، ثم اليونان وإيطاليا، ومشروع آخر لإنشاء خط أنابيب للغاز بين إسرائيل وتركيا.

إلا أنه أكد أن الأمر يتعلق بمجرد مشروعات، ولا يوجد شيء ملموس في الوقت الحالي، كما أن آفاق تنفيذها ليست بالضرورة مشرقة جدًا لأسباب جيوسياسية.

تركيا.. مركز لنقل الغاز إلى أوروبا

تطرّق الباحث الفرنسي فرانسيس بيرين إلى الوضع في شرق البحر المتوسط، إذ تسعى تركيا إلى ترسيخ نفسها بوصفها مركزًا للغاز في السوق الدولية والتركية، وما تزال تشكل منطقة نقل رئيسة للغاز الروسي.

وأشار إلى أن تركيا دولة مهمة بالنسبة إلى روسيا والاتحاد الأوروبي ومنطقة بحر قزوين، بحسب التصريحات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة. فخط أنابيب الغاز "بلو ستريم" -الذي ينقل الغاز الروسي بين روسيا وتركيا- يزود السوق التركية، في حين أن الغاز المنقول عبر خط أنابيب الغاز ترك ستريم -الذي ينقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر تركيا-

مخصص لتركيا وسوق الاتحاد الأوروبي. وقال بيرين، إن الغاز الروسي ما زال يصل -في الوقت الحالي- إلى دول الاتحاد الأوروبي، لكن الأحجام انخفضت بصورة حادة مقارنةً ببداية عام 2022.

ويوضح الرسم البياني التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- قائمة مستوردي الغاز الروسي منذ بداية عام 2023:

علاوةً على ذلك، تسمح تركيا بتسليم الغاز الأذربيجاني عبر ممر الغاز الجنوبي، الذي يربط بين أذربيجان -التي تنتج الغاز في بحر قزوين- وجورجيا وتركيا والاتحاد الأوروبي (حتى إيطاليا).

وتمتد هذه الشبكة المكونة من 3 خطوط أنابيب غاز متتالية على مسافة أكثر من 3 آلاف و500 كيلومتر، وتعمل بكامل طاقتها منذ ديسمبر/كانون الأول 2020.

ويربط خط أنابيب الغاز الأول -الذي يُطلق عليه اسم خط أنابيب جنوب قزوين- أذربيجان وجورجيا بالحدود التركية، ثم يتولى خط أنابيب الغاز العابر للأناضول "تاناب" المسؤولية، ويعبر تركيا من الحدود التركية الجورجية إلى الحدود التركية اليونانية.

ويتصل خط "تاناب" بخط أنابيب غاز ثالث، وهو خط أنابيب الغاز العابر للبحر الأدرياتيكي "تاب"، الذي يخدم اليونان وإيطاليا على وجه الخصوص، كما أنه متصل بخطوط أنابيب غاز أخرى في أوروبا.

علاوةً على ذلك، تستورد تركيا الغاز المسال، وتنتج بنفسها الغاز للسوق التركية، وفي أبريل/نيسان 2023، دخل حقل الغاز الرئيس في البحر الأسود "صقاريا" حيز الإنتاج، إلا أنه لا يكفي لتلبية الاستهلاك الوطني.

وفي ظل سعيها لكي تصبح مركزًا لنقل الغاز من الدول المنتجة إلى الاتحاد الأوروبي، اقترحت تركيا على إسرائيل بناء خط أنابيب للغاز حتى تتمكن من تصدير الغاز إلى أوروبا عبر تركيا، بحسب الباحث الفرنسي.

وهناك حديث -أيضًا- عن خط أنابيب للغاز عبر بحر قزوين قد يسمح لتركمانستان بتمرير غازها عبر بحر قزوين عبر أذربيجان، وسيستعمل بعد ذلك الشبكة التي تمر عبر تركيا لنقل الغاز إلى الاتحاد الأوروبي.

كما أشار بيرين إلى أن تركيا تستهدف أن تكون بمثابة نقطة عبور للغاز العراقي، ومن الممكن -أيضًا- أن تمر صادرات الغاز من إيران إلى أوروبا عبر الأراضي التركية في المستقبل، ولكن العقوبات الأميركية تجعل هذا الخيار غير ممكن في الوقت الحالي.

https://attaqa.net/2023/09/13/%d8%a8%d8%a7%d8%ad%d8%ab-%d9%81%d8%b1%d9%86%d8%b3%d9%8a-%d9%87%d9%8a%d9%85%d9%86%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%ba%d8%a7%d8%b2-%d8%a7%d9%84%d8%b1%d9%88%d8%b3%d9%8a-%d8%b9%d9%84%d9%89-%d8%a3%d9%88%d8%b1%d9%88/

5 - تفاصيل تصدير أول شحنة غاز مسال مصرية منذ 4 أشهر (خاص)

ياسر نصر - عبدالرحمن صلاح، 06-09-2023

كسرت أول شحنة غاز مسال مصرية الحظر الذي فرضته الحكومة على صادرات الغاز خلال فصل الصيف، لتأمين الوقود اللازم لمحطات الكهرباء والتخفيف من وتيرة انقطاعات التيار التي ما تزال تؤرّق المواطنين في المحافظات كافّة.

وأكدت مصادر مطلعة في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة، أن شحنة غاز مسال صدرتها مصر إلى بنغلاديش في منتصف يوليو/تموز الماضي وهي أول شحنة تخرج من القاهرة منذ 10 مايو/أيار 2023.

وجاءت أول شحنة غاز مسال مصرية لتدحض تصريحات وزير البترول طارق الملا في يوليو/تموز 2023، التي أشار فيها إلى أن بلاده أوقفت صادرات الغاز منذ أول يونيو/حزيران من العام نفسه.

وقال وزير البترول المصري- خلال مقابلة مع شبكة "سي إن إن" الأميركية في 19 يوليو/تموز (2023)-، إن بلاده لن تستأنف صادرات الغاز المسال من محطتي الإسالة إدكو ودمياط قبل شهر أكتوبر/تشرين الأول.(2023)

انقطاع الكهرباء في مصر

أدى تراجع إمدادات الغاز مع زيادة الطلب إلى تفاقم أزمة انقطاع الكهرباء في مصر خلال فصل الصيف الحالي، التي بلغت ذروتها خلال

شهري يوليو/تموز وأغسطس/آب الماضيين، ما دفع الحكومة إلى اتخاذ عدة إجراءات لحل الأزمة.

ومثّل وقف تصدير الغاز المصري أحد حلول أزمة الكهرباء، إذ أعلن رئيس الوزراء مصطفى مدبولي في 27 يوليو/تموز (2023) وقف تصدير الغاز طوال أشهر الصيف بسبب زيادة حجم الاستهلاك، على أن يُستكمل في باقي فصول السنة تصدير الفائض فقط.

وتضمّنت الحلول المطروحة لتحفيف أزمة انقطاع الكهرباء في مصر كذلك استيراد شحنات إضافية من المازوت بمبلغ 300 مليون دولار يوميًا حتى نهاية أغسطس/آب، لإحداث توازن في شبكة إنتاج الكهرباء على مستوى الجمهورية، مع إعلان بداية توقيتات انقطاع التيار داخل المحافظات، ووضع خطط لترشيد استهلاك الكهرباء من خلال العمل من المنزل لموظفي الحكومة.

وكان وزير البترول المصري قد أكد سابقًا، أن وقف صادرات الغاز المسال المصرية جاء بالتزامن مع موجة الحر الشديدة التي تعرّضت لها البلاد، ما أدى إلى زيادة استهلاك المحطات من الغاز، إلى جانب رغبة الحكومة في خفض استهلاك المازوت في توليد الكهرباء، نظرًا إلى ارتفاع أسعاره عالميًا، وفق ما رصدته منصة الطاقة المتخصصة.

الإنفوغرافيك التالي، من إعداد منصة الطاقة المتخصصة، يستعرض أبرز الأرقام عن قطاع الكهرباء والغاز في مصر:

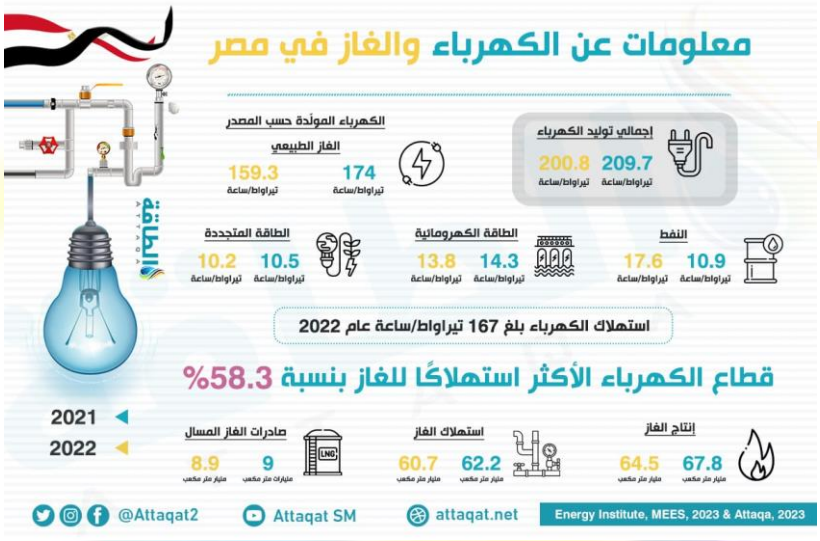

شحنة الغاز المصري

أكدت مصادر مصرية في تصريحاتها إلى منصة الطاقة المتخصصة، أن أول شحنة غاز مسال مصرية منذ 4 أشهر التي اتجهت إلى بنغلاديش يتراوح حجمها بين 40 و50 ألف طن فقط، وهي الأولى إلى البلد الآسيوي من مصر منذ بداية عام 2023.

واستقبلت بنغلاديش أول شحنة غاز مسال مصرية في عام 2021، وبلغ حجمها نحو 50 ألف طن، وفق المعلومات التي حصلت عليها منصة الطاقة المتخصصة. وأضافت المصادر أن شحنة غاز مسال مصرية غادرت البلاد خلال الـ15 يومًا الماضية، لكن لم يتسن لـ"الطاقة" التأكد من صحة هذه المعلومة. ويأتي الكشف عن أول شحنة غاز مسال مصرية، وسط توقعات بانخفاض كبير في إيرادات القاهرة من بيع الغاز مع تراجع الكميات المصدرة وتراجع الأسعار. وأرسلت منصة الطاقة طلبًا إلى وزارة البترول للتعليق على هذه المعلومات، لكننا لم نتلق ردًا.

وتوقّع وزير البترول المصري، في تصريحات سابقة، تراجُع الإيرادات من صادرات الغاز المسال المصرية بنحو 50% خلال العام الجاري (2023)، بسبب تراجع الأسعار العالمية، إذ انخفضت الأسعار بنحو الثلثين، مقابل المستويات القياسية التي سجلتها خلال عام 2022.

وكانت إيرادات صادرات الغاز المصرية (الغاز الطبيعي والغاز المسال) قد ارتفعت بنسبة 171% على أساس سنوي، إلى قرابة 8.4 مليار دولار في عام 2022، مقابل 3.5 مليار دولار في 2021، وفقًا لبيان رسمي صادر عن وزارة البترول المصرية. واستفادت مصر من أسعار الغاز في أوروبا غير المسبوقة خلال الصيف الماضي، بعد أن زادت شهية القارة لتوفير شحنات الغاز المسال من السوق الفورية، في محاولة لإعادة ملء مخزونات الغاز قبل موسم الشتاء 2022-2023.

صادرات الغاز المسال المصرية: مع بداية العام الجاري، اتجهت القاهرة إلى تعزيز صادرات الغاز المسال لتوفير العملات الأجنبية من مبيعات الغاز الفورية، ونجحت خلال الربع الأول في الحفاظ على المستويات المسجلة نفسها خلال المدة نفسها من 2022 عند 1.9 مليون طن.

وصدّرت محطتا إسالة الغاز في دمياط وإدكو نحو 1.44 مليون طن إلى الأسواق الأوروبية (الاتحاد الأوروبي، وتركيا، وبريطانيا) بنسبة 76%، في حين استقبلت الأسواق الآسيوية باقي صادرات مصر من الغاز المسال والبالغة نحو 0.46 مليون طن بحصّة 24% في الربع الأول 2023، وفق بيانات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك".

وخلال النصف الأول من عام 2023، انخفضت صادرات الغاز المسال المصرية إلى 2.9 مليون طن من 3.9 مليون طن في عام 2022، بانخفاض 25% على أساس سنوي، وفقًا لبيانات تتبّع السفن التي جمعتها شركة "إنرجي أوتلوك أدفايزرز."

وتراجعت صادرات الغاز المسال المصرية في مايو/أيار إلى 350 ألف طن، مع تحميل 5 شحنات من محطة دمياط وشحنة واحدة من محطة إدكو، في حين لم تصدّر مصر أيّ شحنات خلال شهر يونيو/حزيران.

وأرجع طارق الملا -في مقابلة مع سكاي نيوز عربية- انخفاض صادرات الغاز المسال المصرية إلى انخفاض أسعار الغاز الفورية منذ بداية عام 2023، الأمر الذي جعل حرق زيت الوقود في قطاع الكهرباء المحلي أكثر كلفة من الغاز الطبيعي.

كما يُعدّ انخفاض إنتاج الغاز في مصر وارتفاع الطلب المحلي خلال موسم الصيف من العوامل الرئيسة وراء انخفاض صادرات الغاز المسال، بحسب ما جاء في تقرير "إنرجي أوتلوك أدفايزرز."

الإنفوغرافيك التالي، من إعداد منصة الطاقة المتخصصة، يستعرض صادرات الغاز المسال المصرية من يناير/كانون الثاني إلى يونيو/حزيران (2023) مقارنة بالمدة نفسها من 2022:

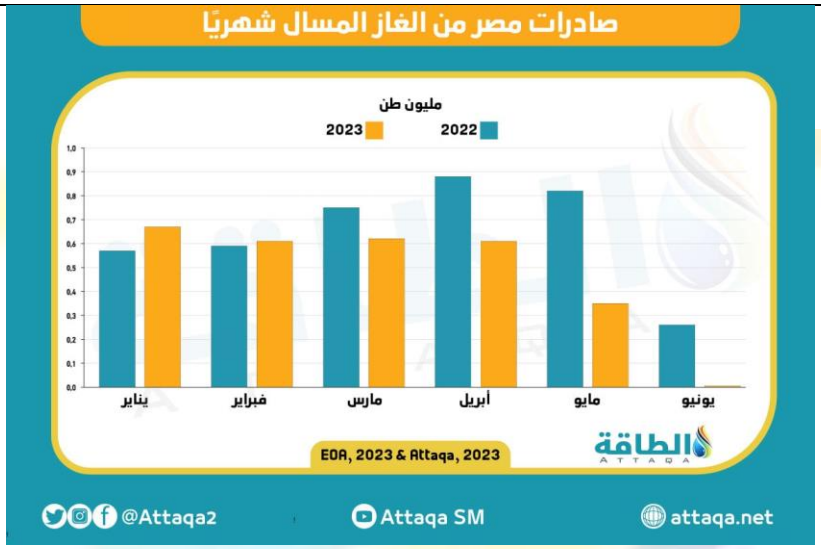

https://attaqa.net/2023/09/06/%d8%aa%d9%81%d8%a7%d8%b5%d9%8a%d9%84-%d8%aa%d8%b5%d8%af%d9%8a%d8%b1-%d8%a3%d9%88%d9%84-%d8%b4%d8%ad%d9%86%d8%a9-%d8%ba%d8%a7%d8%b2-%d9%85%d8%b3%d8%a7%d9%84-%d9%85%d8%b5%d8%b1%d9%8a%d8%a9-%d9%85%d9%86/

6 - واردات مصر من الغاز الإسرائيلي.. كيف انقلب التصدير إلى استيراد؟ (القصة الكاملة) وصفقة جديدة بين مصر وإسرائيل لمدة 11 عامًا

وحدة أبحاث الطاقة - رجب عز الدين، 2023-09-03

اقرأ في هذا المقال:

- واردات مصر من الغاز الإسرائيلي بدأت بعد مسار طويل من نزاعات قانونية
- ملف تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل ينتهي بتسوية تحكيم دولي 2019

- بدء تصدير الغاز الإسرائيلي لمصر لأول مرة في يناير 2020
- حركة واردات مصر من الغاز الإسرائيلي تكسر 3 أرقام قياسية في 2023
- مصر تطمح إلى أن تكون مركزًا إقليميًا لتصدير الغاز شرق البحر المتوسط

تطورت واردات مصر من الغاز الإسرائيلي بصورة متسارعة منذ عام (2020) وحتى النصف الأول من عام (2023)، مع خطط جديدة لزيادة الاستيراد، وسط رغبة القاهرة في تعزيز صادرات الغاز المسال، للاستفادة من الطلب الأوروبي المتزايد بعد الغزو الروسي لأوكرانيا.

وأعلنت إسرائيل -في أحدث تطور لتجارة الغاز بين البلدين- استعدادها لزيادة صادرات الغاز إلى مصر من حقل تمار البحري بمقدار 38.7 مليار متر مكعب إضافية لمدة 11 عامًا، وفقًا لبيانات وزارة الطاقة الإسرائيلية التي نشرتها وكالة رويترز 23) أغسطس/آب 2023.(

ولم يذكر التقرير -الذي اطلعت عليه وحدة أبحاث الطاقة -أي تفاصيل قانونية أو مالية حول صفقة واردات مصر من الغاز الإسرائيلي الجديدة، كما لم يعلق الجانب المصري عليها حتى الآن.

وتتسم البيانات الخاصة بواردات مصر من غاز إسرائيل بالندرة الرسمية، مع ضعف الإفصاحات الدورية المعلنة صراحة من الطرفين، واختلاط بيانات الصادرات والواردات من وإلى مصر.

ومن هذا المنطلق، تستعرض وحدة أبحاث الطاقة أبرز المحطات التاريخية التي مرت بها تجارة الغاز بين مصر وإسرائيل منذ مرحلة

التصدير الجدلية الممتدة (تحضيرًا وتنفيذًا وإيقافًا) منذ عام (2001) وحتى (2012)، وإلى مرحلة الاستيراد الممتدة منذ التحضير لها في عام (2014) مرورًا ببدء التنفيذ عام (2020) وحتى تصاعد الواردات إلى الآن.

قصة التصدير.. متى بدأت وكيف توقفت؟

بدأت أولى محطات تجارة الغاز بين مصر وإسرائيل في يناير/كانون الثاني 2001، في صورة تعاقد بين شركة الكهرباء الإسرائيلية المملوكة للحكومة "إلكتريك كورب"، وشركة غاز شرق البحر المتوسط "إي إم جي."

ونص الاتفاق على أن تُورّد شركة البحر المتوسط للغاز "إي إم جي" 7 مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويًا إلى شركة الكهرباء الإسرائيلية لمدة 15 عامًا، لكن التوريد لم يتم حتى عام 2005 لخلافات حول التسعير، وفقًا لوثائق قانونية، اطلّعت عليها وحدة أبحاث الطاقة.

وكانت الهيئة المصرية العامة للبترول قد حصلت على موافقة مجلس الوزراء المصري في (18 سبتمبر/أيلول 2000)، لبيع 7 مليارات متر مكعب من الغاز سنويًا إلى شركة غاز شرق البحر المتوسط لمدة 15 عامًا، بهدف تصديره إلى دول شرق البحر المتوسط بسعر ثابت يتراوح بين 0.75 و1.25 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

وتضمّن قرار مجلس الوزراء -آنذاك- منح الإذن لشركة "إي إم جي" بتنفيذ خط نقل الغاز إلى إسرائيل، المعروف بخط أنابيب عسقلان-العريش، وهو الخط نفسه، الذي تمر منه واردات مصر من الغاز

الإسرائيلي -حاليًا-، إلى جانب خط أنابيب الغاز العربي البري الذي أُعتمد عليه -أيضًا- بدءًا من مارس/آذار 2023.

ويمتد خط عسقلان-العريش على طول 89 كيلومترًا، ويبدأ من مدينة العريش المصرية وينتهي إلى مدينة عسقلان، ويبلغ قطره قرابة 36 بوصة بسعة نقل تصل إلى 7 مليارات متر مكعب سنويًا.

اتفاقية تصدير 2005.. لماذا تعرضت للنقد؟

في 30 يونيو/حزيران 2005، وقّعت الشركة المصرية القابضة للغاز اتفاقًا جديدًا مع شركة غاز شرق البحر المتوسط "إي إم جي"، لتصدير 1.7 مليار متر مكعب من الغاز سنويًا إلى إسرائيل ولمدة 20 عامًا.

وقُوبلت هذه الاتفاقية بموجة احتجاجات شعبية واسعة تطورت إلى نزاع قضائي في المحاكم المصرية، إلا أن الاتفاقية نُفّذت وبدأ ضخ الغاز المصري إلى إسرائيل عبر خط عسقلان-العريش في 2008.

وجاء ذلك بالتزامن مع دخول الحكومة المصرية في تفاوض مع الجانب الإسرائيلي حول تعديل الاتفاقية وتحسين السعر الذي تعرّض لانتقادات حادة، بسبب انخفاضه عن الأسعار العالمية المقارنة في حينها.

منشأة غاز في مصر- الصورة من وكالة رويترز

ووقع الطرفان تعديل الاتفاقية في 31 مايو/أيار 2009، ليصبح سعر الغاز 3 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية مع تطبيقه بأثر رجعي منذ بدء ضخ الغاز إلى الجانب الإسرائيلي، وفقًا لنص الاتفاق المعدل الذي اطلعت عليه وحدة أبحاث الطاقة.

ومع أحداث ثورة يناير/كانون الثاني 2011، تعرّض خط عسقلان-العريش، لسلسلة من الهجمات المسلحة أدت إلى تفجيره أكثر من 14 مرة على مدار عام ونصف العام، ما أثر في إمداداته بصورة كبيرة.

وأسهم زخم الثورة في صعود ملفات تصدير الغاز المصري إلى المشهد مجددًا، ما دفع رئيس الوزراء المصري -آنذاك- عصام شرف في 13 أبريل/نيسان 2011 إلى طلب مراجعة كل عقود تصدير الغاز المصري مع الخارج، بما في ذلك إسرائيل والأردن.

كم خسرت مصر من إلغاء الاتفاقية عام 2012؟

أعلنت الشركة المصرية القابضة للغاز بعدها بعام (19 أبريل/نيسان 2012)، إلغاء اتفاق تصدير الغاز مع إسرائيل، ما أدى إلى نشوب نزاع تحكيم دولي رفعته تل أبيب ضد القاهرة للحصول على تعويضات نتيجة أضرار ادعتها من فسخ التعاقد المصري من جانب واحد.

وفي يونيو/حزيران 2012، أصدرت محكمة مصرية حكمًا جديدًا بحبس وزير البترول المصري السابق سامح فهمي، ورجل الأعمال المصري الراحل حسين سالم، بالسجن 15 عامًا في قضية تصدير الغاز إلى إسرائيل.

وعللت المحكمة حكمها بتورط الشخصين في تصدير الغاز المصري بأسعار بخسة كبدت الدولة خسائر بقيمة 715 مليون دولار، إلا أن أحكامًا أخرى صدرت بتبرئتهما وآخرين بعدها بـ4 سنوات، وفقًا لنص حكم محكمة النقض المصرية (27 أكتوبر/ تشرين الأول 2016)، الذي اطلعت عليه وحدة أبحاث الطاقة.

في 8 ديسمبر/كانون الأول 2015، حصلت شركة الكهرباء الحكومية الإسرائيلية على حكم تحكيم دولي يلزم الهيئة العامة المصرية للبترول والشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيغاس) بدفع تعويض قيمته 1.76 مليار دولار بسبب قرارها وقف إمدادات الغاز الطبيعي، وفقًا لوكالة أسوشيتد برس الأميركية.

وفي 17 يونيو/ حزيران 2019، توصل الجانب المصري إلى تسوية مع شركة الكهرباء الإسرائيلية، تدفع مصر بموجبها نصف مليار دولار فقط على أقساط لمدة 8 أعوام ونصف العام.

قصة استيراد مصر للغاز الإسرائيلي.. كيف بدأت وأين وصلت؟

بهذه التسوية سالفة الذكر أُغلقت قصة تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل نهائيًا بعد عقدين من الجدل والنزاعات المحلية والدولية، لتبدأ قصة أخرى عكسية تمامًا، بشأن واردات مصر من الغاز الإسرائيلي هذه المرة.

وبدأت إرهاصات هذه القصة عام 2014، في إطار خطط إستراتيجية طموحة تستهدف انتقال مصر من مجرد أحد مصدري الغاز إلى أوروبا، إلى مركز إقليمي لاستقبال غاز دول شرق البحر المتوسط وإسالته وإعادة تصديره إلى أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط.

وفي إطار هذا التوجه الإستراتيجي الجديد، انفتح باب واردات مصر من الغاز الإسرائيلي لأول مرة، مع توقيع أول اتفاق بين شركتين - إسرائيلية ومصرية- في هذا المجال عام 2018.

وفي فبراير/شباط 2018، أبرمت شركة ديليك الإسرائيلية المالكة لحقوق التنقيب في حقلي تمار وليفياثان، اتفاقًا لتصدير الغاز الإسرائيلي

إلى شركة دولفينوس المصرية الخاصة، وفقًا لما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

ونص الاتفاق، الذي بلغت قيمته 15 مليار دولار، على توريد الشركة الإسرائيلية 64 مليار متر مكعب من الغاز سنويًا من حقلي تمار وليفياثان إلى دولفينوس القابضة لمدة 10 سنوات.

إلا أن ضخ الغاز الإسرائيلي لم يبدأ رسميًا إلا في 16 يناير/كانون الثاني 2020، وفقًا لتقرير نشرته وكالة رويترز في حينها واطلعت عليه وحدة أبحاث الطاقة.

وتطور التفاوض بين الشركتين بعد ذلك، ما أدى إلى زيادة العقد إلى 19.5 مليار دولار مع رفع المدة إلى 15 عامًا، وزيادة الكميات المتفق على توريدها إلى 85 مليار متر مكعب سنويًا، وفقًا لوكالة رويترز.

وفي سبتمبر/أيلول 2018، أعلنت مصر اكتفاءها الذاتي من الغاز الطبيعي وعدم حاجتها إلى الاستيراد لأغراض محلية، بعد تشغيل حقل ظهر العملاق رسميًا قبلها بـ8 أشهر.

هل غيّر حقل ظهر معادلة الاستيراد؟

اكتُشف حقل ظهر العملاق عام 2015 على يد شركة إيني الإيطالية، وبدأ إنتاجه التجريبي في 15 ديسمبر/كانون الأول عام 2017، ثم بدأ تشغيله تجاريًا في 31 يناير/كانون الثاني 2018، وفقًا لرحلة الحقل التي رصدتها وحدة أبحاث الطاقة في الإنفوغرافيك أدناه:

وصُنف حقل ظهر ضمن أكبر 10 حقول منتجة للغاز الطبيعي في العالم عام 2022، بعد 4 حقول روسية متصدرة، و5 حقول في النرويج وإيران وتركمانستان وأستراليا والصين، وفقًا لبيانات شركة غلوبال داتا المنشورة على موقع أوفشور تكنولوجي المتخصص (offshore technology).

وبلغ إنتاج الحقل في عام 2022، قرابة 2.6 مليار قدم مكعبة يوميًا (73.9 مليون متر مكعب يوميًا)، مع توقع وصوله إلى ذروته الإنتاجية بحلول 2030، عند مستوى 3.1 مليار قدم مكعبة يوميًا (88.8 مليون متر مكعب يوميًا).

واستنفد الحقل 23.42% من احتياطياته القابلة للاستخراج الاقتصادي حتى الآن، لكنه سيظل مُجديًا اقتصاديًا حتى 2050، مع احتمال استخراج 13.6 تريليون قدم مكعبة (386.6 مليار متر مكعب) من احتياطيات

الغاز القابلة للاستخراج الاقتصادي، وفقًا لتقديرات غلوبال داتا التي اطلعت عليها وحدة أبحاث الطاقة.

وبصفة عامة، بلغ إنتاج مصر من الغاز الطبيعي 64.5 مليار متر مكعب بنهاية 2022، انخفاضًا من 67.8 مليار متر مكعبة عام 2021، وفق بيانات معهد الطاقة البريطاني.

ويوضح الرسم البياني التالي -أعدته وحدة أبحاث الطاقة- إنتاج مصر من الغاز شهريًا خلال 3 أعوام من يناير/كانون الثاني 2021 حتى يونيو/حزيران 2023:

وبلغ حجم احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة في مصر 63 تريليون قدم مكعبة (1.78 تريليون متر مكعب) بنهاية 2022، وفقًا لتقديرات أويل آند غاز جورنال.

ورغم إعلان الحكومة المصرية الاكتفاء الذاتي من الغاز في الربع الأخير من عام 2018، فإنها لم تتخل عن خطط الاستيراد، بل أعلنت

تمسكها به في إطار خطتها الإستراتيجية للتحول إلى مركز إقليمي لتصدير الغاز المسال.

تعزيز واردات مصر من الغاز الإسرائيلي

في مطلع 2020، بدأت واردات مصر من الغاز الإسرائيلي فعليًا، مع خطط لتعزيزها على المدى الطويل، كان آخرها التصريحات الإسرائيلية (23 أغسطس/آب 2023) المبشرة بصفقة جديدة لزيادة تصدير الغاز للقاهرة بجانب الاتفاق السابق.

وقال وزير الطاقة الإسرائيلي يسرائيل كاتس، إن بلاده ستزيد صادراتها إلى مصر من حقل تمار البحري بمقدار 38.7 مليار متر مكعب إضافية لمدة 11 عامًا، لكن القاهرة لم ترد حتى الآن على طلب أرسلته منصة الطاقة، للتعليق.

وكانت الحكومة الإسرائيلية قد وافقت في مايو/أيار 2023 على خطة توسعة شبكة خطوط الأنابيب الإسرائيلية لزيادة صادراتها إلى مصر في إطار مذكرة التفاهم الثلاثية الموقعة مع الاتحاد الأوروبي لتصدير الغاز المسال إليه من مصر وإسرائيل (15 يونيو/حزيران 2022).

وتعتمد خطة الحكومة المصرية على توجيه واردات مصر من الغاز الإسرائيلي إلى مجمعين للإسالة وصناعة البتروكيماويات، أحدهما في مدينة دمياط الساحلية والآخر في مدينة إدكو بمحافظة البحيرة.

وتُعد مصر الدولة الوحيدة التي تمتلك محطات إسالة في منطقة شرق البحر المتوسط، إذ تمتلك محطات إسالة الغاز في دمياط وإدكو بقدرات إسالة تصل إلى 12 مليون طن سنويًا (16.32 مليار متر مكعب).

وتكتمل الخطة بتصدير الغاز المسال إلى أوروبا عبر خط أنابيب الغاز الذي يمر من قبرص، كما تخطط لتصديره إلى أفريقيا والشرق الأوسط لاحقًا، ما يوفر لمصر عائدات كبيرة من تجارة الغاز الإقليمية والدولية المراهن عليها لتوفير النقد الأجنبي، بالتزامن مع ظروف اقتصادية صعبة تمر بها البلاد ولا يُتوقع زوالها في سنوات قليلة.

وبلغت صادرات مصر من الغاز المسال 8.9 مليار متر مكعب في عام 2022، مقابل 9 مليارات متر مكعب عام 2021، وارتفاعًا من 1.8 مليار متر مكعب فقط عام 2020، مع استحواذ أوروبا على غالبية الصادرات، وفق بيانات معهد الطاقة البريطاني.

بينما تشير بيانات مبادرة المنظمات المشتركة "جودي" إلى أن مصر صدرت 3.8 مليار متر مكعب من الغاز المسال خلال أول 4 أشهر من 2023، وفق آخر البيانات المتاحة، خاصة أن القاهرة قررت وقف التصدير بسبب زيادة الطلب المحلي مع ارتفاع درجات الحرارة، وهو ما تسبب في أزمة انقطاع التيار الكهربائي.

يوضح الرسم التالي -من إعداد وحدة أبحاث الطاقة- حركة صادرت مصر من الغاز المسال خلال السنوات الـ3 الأخيرة وحتى أبريل/نيسان 2023:

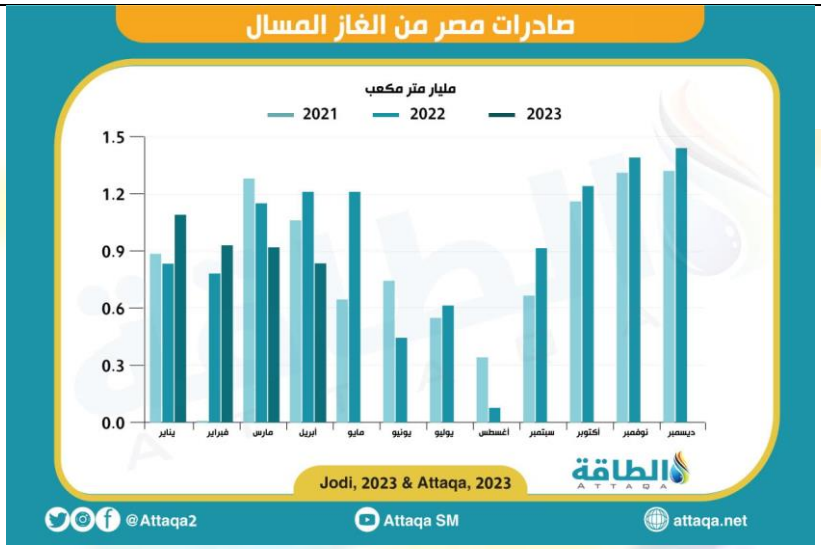

ويستعد الشركاء في حقل أفروديت للغاز الطبيعي قبالة سواحل قبرص لبناء خط أنابيب تحت سطح البحر يربط الحقل بمحطات الإسالة في مصر، وفقًا لتطور رصدته وحدة أبحاث الطاقة مطلع يونيو/حزيران 2023.

وعلى الجانب الآخر، تفكر إسرائيل في إنشاء خط أنابيب خاص يربط حقول الغاز الإسرائيلي بأوروبا مرورًا بقبرص واليونان، ما قد يهدد خطط مصر الإستراتيجية في التحول إلى مركز إقليمي لتصدير غاز منطقة شرق المتوسط، لكن تطورات هذا الخط ما زالت متأرجحة ولم تُحسم بعد.

لغز بيانات واردات مصر من الغاز

تُظهر بيانات نشرة التجارة الخارجية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، قيمة واردات مصر من الغاز وصادراتها بصورة دورية منتظمة سواء من الغاز المسال أو خطوط الأنابيب.

إلا أن هذه البيانات لا تتطرق إلى مصدر الغاز المستورد، رغم أن مصر لا تستورد سوى الغاز الإسرائيلي الذي تجري إسالته في محطات دمياط وإدكو، ثم يصدر إلى أوروبا، بحسب معلومات وحدة أبحاث الطاقة.

استنادًا إلى ذلك، تعتمد منصة الطاقة المتخصصة بصورة عامة على رصد واردات مصر من الغاز الطبيعي عبر الأنابيب، بوصفها غازًا إسرائيليًا حصريًا، مع احتمال تعقد عمليات الرصد في المستقبل حال استيراد مصر الغاز من دول أخرى، وبقاء البيانات المعلنة مجملة دون تفصيل أو ذكر للمصدرين.

وتشير البيانات المتاحة عن إنتاج الحقول في إسرائيل إلى أنه يقترب من 28 مليار متر مكعب من الغاز سنويًا، يُصدر ثلثها تقريبًا إلى مصر والأردن، في حين يستهلك الباقي محليًا.

وبلغ حجم صادرات الغاز الإسرائيلي إلى مصر والأردن خلال العام الماضي 2022 قرابة 9.21 مليار متر مكعب من إجمالي 21.29 مليار متر مكعب منتج خلال العام الجاري، وفقًا لتقرير نشرته وكالة رويترز (23 أغسطس/آب 2023)، واطلعت عليه وحدة أبحاث الطاقة.

كم بلغت واردات مصر من الغاز الإسرائيلي في 3 سنوات؟

رغم بدء تصدير الغاز الإسرائيلي إلى مصر رسميًا في 16 يناير/كانون الثاني عام 2020، فإن بيانات مبادرة المنظمات المشتركة "جودي" "لم تبدأ ملاحظة الواردات المصرية إلا بداية من يوليو/تموز 2020، مع رصدها أول كمية في هذا الشهر (174 مليون متر مكعب).

وأظهرت بيانات "جودي" التي حللتها وحدة أبحاث الطاقة، زيادة في واردات مصر من الغاز الإسرائيلي في الشهر الثاني للرصد (أغسطس/آب

2020) عند 302 مليون متر مكعب. وظل متوسط واردات مصر من الغاز الإسرائيلي يتراوح بين 300 و350 مليون متر مكعب خلال الشهور التالية باستثناءات طفيفة تهبط فيها الواردات الشهرية إلى ما دون الـ300 مليون متر مكعب، وفقًا لما رصدته وحدة أبحاث الطاقة من أكتوبر/تشرين الأول 2020 وحتى سبتمبر/أيلول 2021.

يوضح الرسم التالي -من إعداد وحدة أبحاث الطاقة- حركة واردات مصر من الغاز الإسرائيلي منذ عام 2020 وحتى يونيو/حزيران 2023:

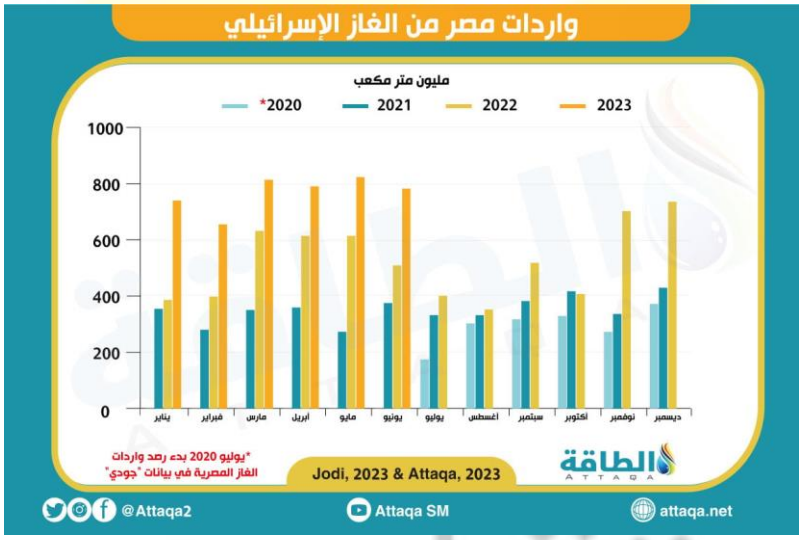

بينما تحرك متوسط الواردات إلى 417 مليون متر مكعب في أكتوبر/تشرين الأول 2021، وظل عند هذه المستويات حتى سجل مستوى قياسيًا جديدًا بلغ 614 مليون متر مكعب مارس/آذار 2022.

وتزامنت زيادة واردات مصر من الغاز الإسرائيلي منذ عام 2022، مع إعلان شركة نيوميد إنرجي تشغيل مسار آخر للتدفقات عبر خط

أنابيب الغاز العربي البري في 4 مارس/آذار 2022، لتجنب اختناقات خط عسقلان-العريش الرئيس.

وبُني خط أنابيب الغاز العربي البري لنقل الغاز المصري إلى الأردن ولبنان وسوريا بالأساس، إلا أن التطورات المتسارعة في واردات مصر من الغاز الإسرائيلي أدت إلى زيادة الحاجة إلى خط إضافي، لتجنب اختناقات الخط الرئيس.

وعادت واردات مصر من الغاز الإسرائيلي لفترة من الهبوط لأشهر عديدة، حتى عاودت الارتفاع وكسرت حاجز الـ700 مليون متر مكعب بداية من نوفمبر/تشرين الثاني 2022، لتصل إلى 736 مليون متر مكعب في ديسمبر/كانون الأول من العام نفسه.

واستهلت واردات مصر من الغاز الإسرائيلي عام 2023 برقم قياسي جديد بلغ 740 مليون متر مكعب في يناير/كانون الثاني 2023، ثم سجلت رقمًا قياسيًا آخر في مارس/آذار الماضي عند 814 مليون متر مكعب.

وسجلت الواردات رقمًا قياسيًا ثالثًا في مايو/أيار 2023، عند 823 مليون قدم مكعبة، لتهبط بعدها قليلًا إلى 782 مليون قدم مكعبة في يونيو/حزيران 2023، وهو آخر شهر رصدته بيانات مبادرة المنظمات المشتركة "جودي."

https://attaqa.net/2023/09/03/%d9%88%d8%a7%d8%b1%d8%af%d8%a7%d8%aa-%d9%85%d8%b5%d8%b1-%d9%85%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%ba%d8%a7%d8%b2-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%b3%d8%b1%d8%a7%d8%a6%d9%8a%d9%84%d9%8a-%d9%83%d9%8a%d9%81-%d8%a7%d9%86%d9%82/

7 - إعلان قائمة أكبر مصدري الغاز المسال.. وترتيب قطر تتراجع بعد 15 عامًا من التفوق والولايات المتحدة تحقق أعلى معدل في تاريخها

عبدالرحمن صلاح، 26-01-2022

شهدت قائمة أكبر مصدري الغاز المسال في 2021 مفاجأة غير متوقعة، إذ خسرت قطر ترتيب الصدارة، وتراجعت للمركز الثاني عالميًا.

ونجحت أستراليا في انتزاع الصدارة من قطر خلال الربع الرابع من 2021، وفي العام إجمالًا، وذلك ضمن تقرير منظمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول "أوابك"، حول "تطورات الغاز الطبيعي المسال والهيدروجين خلال 2021"، الذي حصلت "الطاقة" على نسخة منه، اليوم الأربعاء.

وبلغت صادرات الغاز الطبيعي المسال من أستراليا خلال الربع الرابع نحو 20.4 مليون طن، مقارنة بـ 18.3 مليون طن في الربع المماثل من عام 2020، وذلك على الرغم من توقّف العمليات في محطة الإسالة العائمة بريلود التي تشغّلها شركة شل، بعد تعرّضها إلى حريق مطلع شهر ديسمبر/كانون الأول 2021، وعلى إثره قررت هيئة السلامة في أستراليا إصدار تعليمات إلى "شل" بضرورة غلق المنشأة حتى الانتهاء من إصلاح أنظمة السلامة والسماح بمعاودة تشغيلها بأمان.

بريلود هي أكبر محطة عائمة للغاز المسال قبالة سواحل أستراليا، ترسو على بُعد 400 كيلومتر شمال بروم بساحل كيمبرلي، وتعمل بطاقة 3.6 مليون طن سنويًا.

وفي 23 ديسمبر/كانون الأول من العام الماضي، طالبت الهيئة الوطنية لإدارة سلامة النفط والبيئة البحرية (نوبسيما) في أستراليا شركة شل بالتحقيق في "الحوادث والعواقب المرتبطة بها" التي وقعت في بريلود، وتقديم خطة لجميع الإجراءات التصحيحية اللازمة.

صادرات الغاز المسال من أستراليا

تناول تقرير أوابك -الذي أعدّه خبير الغاز لدى المنظمة، المهندس وائل حامد عبدالمعطي- بالتحليل، أكبر مصدري الغاز المسال في 2021، مشيرًا إلى أن أستراليا تصدّرت دول العالم بإجمالي 80 مليون طن، متخطية قطر بأكثر من 2 مليون طن.

جدير بالذكر أن قطر كانت في مقدّمة قائمة مصدّري الغاز المسال منذ عام 2006، حينما كان إنتاجها 30 مليون طن سنويًا.

ورغم صدارة أستراليا في 2021، فإن تقرير أوابك لا يتوقع نجاحها في الحفاظ على تلك المكانة، مع استمرار إغلاق محطة الإسالة العائمة بريلود، وتراجع الإنتاج المحلي في بعض المناطق شمال أستراليا المغذّية لعدد من محطات الإسالة، علاوة على المشروعات الجديدة المزمع تشغيلها في الولايات المتحدة، "والتي ستمكّنها من احتلال المرتبة الأولى بداية من عام 2022."

ناقلة الغاز الطبيعي المسال- الصورة من موقع ناقلات قطر

أمّا دولة قطر، فرغم حفاظها على تشغيل وحدات الإسالة في مشروعي قطر غاز وراس غاز بكامل القدرات التصميمية، لم تحافظ على مكانتها

في قائمة أكبر مصدّري الغاز المسال خلال 2021، إذ بلغ إجمالي صادراتها نحو 77.4 مليون طن، لتحلّ في المرتبة الثانية عالميًا، وتستأثر بالنصيب الأكبر من صادرات الدول العربية، بحصّة إجمالية 69.2%.

وبلغ إجمالي صادرات الغاز القطري خلال الربع الرابع من 2021 نحو 18.8 مليون طن مقارنة بـ 18.3 مليون طن في الربع المماثل من العام السابق له، بنسبة نمو على أساس سنوي 2.7%.

وتعوّل قطر على توسعة حقل الشمال، في زيادة صادرات الغاز المسال، فور الانتهاء من تدشين المشروع "العملاق"، المتوقع بدء الإنتاج منه خلال عام 2025.

ومن شأن مشروع توسعة الحقل زيادة الطاقة الإنتاجية لقطر من الغاز الطبيعي المسال من 77 إلى 126 مليون طن سنويًا بحلول عام 2027.

رقم تاريخي لصادرات الغاز الأميركية

حققت الولايات المتحدة رقمًا تاريخيًا في صادرات الغاز المسال العام الماضي، وسط توقعات باستمرار تلك القفزة خلال السنوات المقبلة.

فقد أشار تقرير أوابك إلى تحقيق أميركا نموًا في حجم صادراتها خلال الربع الرابع من عام 2021، بإجمالي بلغ 19.84 مليون طن، وهو أعلى معدل تحققه الولايات المتحدة في تاريخها، مقارنة بنحو 15.9 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2020، بنسبة نمو على أساس سنوي 24.8%.

وتعمل مشروعات الإسالة -وعددها 6- بطاقة تصديرية وصلت إلى 11.2 مليار قدم مكعبة يوميًا في ديسمبر/كانون الأول 2021، مستفيدة من ظروف السوق الراهنة المحفّزة للطلب بسبب توقّف الإمدادات من بعض

الدول، مثل النرويج، وارتفاع أسعار الغاز الطبيعي المسال في الأسواق الأوروبية والآسيوية، لتعوض الخسائر التي تكبّدتها خلال المدة نفسها من 2020، عندما اضطرت للعمل بمعدلات منخفضة جدًا بسبب تراجع الطلب العالمي، نتيجة الإغلاق الاقتصادي الذي تسبَّب فيه انتشار وباء كورونا.

ونجحت الولايات المتحدة في تصدير 71.9 مليون طن في عام 2021، مقارنة بـ 44.7 مليون طن عام 2020، بنمو سنوي 60.9%، وبحصة سوقية 19%، معزّزة من موقعها في ترتيب أكبر مصدّري الغاز المسال عالميًا، في المركز الثالث خلف أستراليا وقطر.

إنتاج متواضع للغاز الروسي: وسط اتّهامات متكررة إلى روسيا بأنها وراء أزمة الطاقة وارتفاع أسعار الغاز في أوروبا مؤخرًا، وأنها لا تُنتج الغاز بالكميات المعتادة، فقد حلّت موسكو في المركز الرابع بقائمة أكبر مصدري الغاز المسال عالميًا، من خلال تصدير 29.3 مليون طن في 2021 كاملًا، بتراجع سنوي 1% عن عام 2020، بسبب انخفاض الإنتاج من محطة سخالين2 "Sakhaline-2 LNG" خلال مدة التوقف التي دامت شهرين في صيف 2021 نتيجة إجراء الصيانة.

وحسب تقرير أوابك، فإن صادرات الغاز الروسي في الربع الرابع من 2021 بلغت نحو 8.28 مليون طن، مقابل 8 ملايين طن في الربع المماثل من عام 2020، بنسبة نمو على أساس سنوي 3.5%.

وربما تفسر الأرقام السابق ذكرها جزءًا من حالة الغضب الأوروبي والاتهامات التي وُجِّهَت على مدار الأشهر الماضية إلى موسكو، التي دافعت مرارًا وتكرارًا عن نفسها، مؤكدة أنها تنتج بكامل قدراتها، وليست سببًا في أزمة الأسعار المرتفعة للغاز.

صادرات الغاز المسال عالميًا: ارتفعت صادرات الغاز الطبيعي المسال في السوق العالمية بمعدل نمو على أساس سنوي بلغ 7.3%، خلال الربع الرابع من 2021، بإجمالي 99 مليون طن، مقارنة بـ 92.3 مليون طن خلال الربع المماثل من 2020.

ويرى تقرير أوابك أن ذلك "أعلى معدل ربع سنوي تحققه تجارة الغاز الطبيعي المسال على الإطلاق، ويعطي إشارة واضحة باستمرار تعافي السوق العالمية من جائحة فيروس كورونا التي كان لها تداعيات سلبية على النشاط الاقتصادي العالمي، والدور المحوري للغاز الطبيعي في تلبية الطلب العالمي على الطاقة."

وإجمالًا على مستوى عام 2021، بلغ إجمالي صادرات الغاز الطبيعي المسال في السوق العالمية نحو 380 مليون طن، وهو أعلى رقم تسجله الصناعة في تاريخها الممتد على مدار أكثر من 5 عقود، وذلك مقابل 355.1 مليون طن في 2020، أي بنمو سنوي 7%، "وهذه رسالة مهمة تؤكد على استمرار الدور الحيوي والمحوري للغاز الطبيعي في منظومة الطاقة العالمية"، وفق التقرير.

https://attaqa.net/2022/01/26/%d8%a5%d8%b9%d9%84%d8%a7%d9%86-%d9%82%d8%a7%d8%a6%d9%85%d8%a9-%d8%a3%d9%83%d8%a8%d8%b1-%d9%85%d8%b5%d8%af%d8%b1%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%ba%d8%a7%d8%b2-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b3%d8%a7%d9%84-%d9%88%d9%82/#google_vignette

8 - أكبر احتياطيات الغاز في أفريقيا.. 3 دول عربية تستحوذ على 45%

نوار صبح، 2023-09-17

اقرأ في هذا المقال:

- الغاز الطبيعي يساهم بنسبة 5% فقط في مزيج الطاقة في أفريقيا
- أفريقيا تتطلع إلى استغلال الغاز لدعم عمليات التصنيع ومكافحة فقر الطاقة
- الغاز الطبيعي يطلق ثاني أكسيد الكربون بنسبة 50% أقل من الفحم
- أُكتشِفَت كميات تجارية من الغاز الطبيعي في العديد من البلدان الأفريقية
- توسعة إمدادات الغاز عبر أفريقيا سيتطلب شبكة كاملة من خطوط أنابيب الغاز الجديدة

تتطلع دول القارة السمراء إلى تطوير احتياطيات الغاز في أفريقيا من أجل دعم عمليات التصنيع والتنمية المحلية ومكافحة فقر الطاقة الذي وصل لمستويات ضخمة.

وتتمتع أفريقيا بموارد وثروات طبيعية هائلة وتضم خُمْس سكان العالم وتسهم بنسبة 3% فقط من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، ما يجلعها تنظر إلى الغاز الطبيعي باعتباره المورد الأكثر أهمية في طريقها إلى التحول إلى مصادر الطاقة النظيفة.

وعلى الرغم من أن الغاز الطبيعي يسهم بنسبة 5% فقط في مزيج الطاقة بالقارة؛ فإن ما يقرب من نصف دول القارة البالغ عددها 55 دولة لديها احتياطيات مؤكدة –وفق ما اطلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة- ويمكن أن توفر الكهرباء الأساسية اللازمة لتعزيز معالجة موادها الخام محليًا.

وتشكل احتياطيات الغاز في أفريقيا عنصرًا أساسيًا في توفير الطاقة لأفقر البلدان في القارة السمراء، وفي عملية تصنيع راسخة في جميع أنحاء المنطقة، وفي الحد بشكل كبير من الفقر، بحسب ما نشرته غرفة الطاقة الأفريقية إيه إي سي.(energychamber)

وتضم المنطقة 33 من أصل 46 دولة من أقل البلدان نموًا في العالم، إذ يقل متوسط دخل الفرد عن 1018 دولارًا سنويًا، لذلك، يتعين على أفقر بلدان القارة أن تشهد نموًا بنسبة 6% إلى 7% سنويًا إذا أرادت تقليص الفقر بشكل كبير وتحسين مستوى المعيشة لمئات الملايين من البشر.

وتحتاج هذه الدول إلى طاقة وفيرة ورخيصة لتحقيق هذا الهدف؛ حيث يتوافر الغاز الطبيعي لدى العديد من الدول الأفريقية.

ويسهم الغاز في دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة 5% فقط من إجمالي مزيج الطاقة مقابل متوسط عالمي يتراوح بين 20% و25%، رغم إمكاناته الهائلة.

الغاز في أفريقيا

يتطلب استغلال احتياطيات الغاز في أفريقيا رؤية جديدة للقارة وشبكة متكاملة من خطوط أنابيب الغاز الطبيعي التي تنقل الطاقة إلى جميع أنحاء المنطقة.

وتُعدّ مساهمة القارة في انبعاثات غازات الدفيئة العالمية ضئيلة ولن تزداد إلا قليلًا إذا تم استغلال احتياطيات الغاز في أفريقيا.

إضافة إلى ذلك، توجد فرصة هائلة لإبعاد الأفارقة الفقراء عن استعمال وقود الكتلة الحيوية والمساعدة في حماية غابات المنطقة من خلال استعمال مواقد صغيرة تعمل بغاز النفط المسال.

ويمثل تغير المناخ مشكلة في أفريقيا، لكن الحد من الفقر يمثل مشكلة أكبر، وفقًا لما اطلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

موقع لحفر آبار الغاز البرية في الغابون

- الصورة من الغارديان البريطانية

وتمتلك أفريقيا أدنى معدل لاستعمال الطاقة للفرد في العالم، فمتوسط استعمال الكهرباء للمقيم في الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى أقل من استهلاك الثلاجة المنزلية في الولايات المتحدة.

ويبلغ متوسط استهلاك الفرد في الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، باستثناء جنوب أفريقيا، 185 كيلوواط/ساعة سنويا فقط، مقارنة بنحو 6500 كيلوواط/ساعة في أوروبا و12700 كيلوواط/ساعة في الولايات المتحدة.

وتستعمل مدينة سان أنطونيو بولاية تكساس الأميركية، التي يبلغ عدد سكانها 1.5 مليون نسمة، كمية من الكهرباء سنويًا تعادل ما تستعمله نيجيريا بأكملها، التي يبلغ عدد سكانها 203 ملايين نسمة.

وتستهلك غولدن، بولاية كولورادو، وهي بلدة صغيرة يبلغ عدد سكانها 19 ألف نسمة فقط، الكمية نفسها من الكهرباء التي تستعملها تشاد، الدولة التي يبلغ عدد سكانها 16 مليون نسمة.

على صعيد آخر، يسعى الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة إلى "ضمان الوصول إلى الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة للجميع بأسعار معقولة" بحلول عام 2030، وهذا هدف طويل الأمد.

أنواع الوقود المستعملة: في عام 2019، اعتمد 917 مليون شخص في أفريقيا (نحو 80% من سكان المنطقة) على الحطب والفحم والكيروسين ومخلفات الحيوانات والمحاصيل أو أنواع الوقود الصلب الأخرى لطهي طعامهم وتدفئة منازلهم.

وتشير تقارير وكالة الطاقة الدولية إلى أن ما يقرب من 490 ألف شخص يموتون قبل الأوان سنويًا في الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى لأسباب مرتبطة بتلوث الهواء المنزلي، نابعة من عدم القدرة على الوصول إلى مرافق الطهي النظيفة.

ويُعدّ الغاز شكلًا أنظف بكثير من أشكال الطهي مقارنة بالكتلة الحيوية وينبغي تشجيع استعماله، بحسب ما نشرته غرفة الطاقة الأفريقية إيه إي سي (energychamber) في 26 سبتمبر/أيلول الجاري.

بدورها، تطلق محطات توليد الكهرباء التي تعمل بحرق الكتلة الحيوية ثاني أكسيد الكربون بنسبة 300 إلى 400% أكثر من الغاز الطبيعي عن كل وحدة كهرباء يتم إنتاجها، ويطلق الغاز الطبيعي ثاني أكسيد الكربون بنسبة 50% أقل من الفحم.

احتياطيات الغاز الطبيعي

توجد احتياطيات الغاز في أفريقيا في نصف دول القارة البالغ عددها 55، إذ تبلغ الاحتياطيات في جميع أنحاء المنطقة نحو 17.5 تريليون متر مكعب، وتشكل نحو 9% من إجمالي احتياطيات الغاز في العالم.

وتستحوذ دول شمال أفريقيا على 45% من الاحتياطيات الأفريقية، خاصة في الجزائر ومصر وليبيا، أما غرب القارة فتمتلك 32% من احتياطيات الغاز في أفريقيا، على وجه الخصوص.

في السابق، كانت 4 دول فقط من المنطقة مراكز رئيسة لإنتاج الغاز الطبيعي: نيجيريا (بإجمالي احتياطيات غاز 5.8 تريليون متر مكعب)، والجزائر (4.5 تريليون متر مكعب)، ومصر (2.2 تريليون متر مكعب)، وليبيا (1.5 تريليون متر مكعب).

وتمثل هذه الدول الـ4 نحو 78% من احتياطيات الغاز في أفريقيا في عام 2021، وفقًا لإدارة معلومات الطاقة الأميركية.

ومع ذلك، فإن 7 دول أفريقية -موزمبيق والسنغال وتنزانيا وموريتانيا وجنوب أفريقيا وإثيوبيا والمغرب- ليس لها تاريخ في استغلال الغاز الأحفوري، فتحت الآن أبوابها أمام مشروعات الغاز.

من ناحية ثانية، يوجد نحو 84% من احتياطيات الغاز في أفريقيا الجديدة في مرحلة ما قبل الإنتاج في هذه الدول، ويبلغ إجمالي الاحتياطيات الجديدة 5.1 تريليون متر مكعب.

وتمتلك موزمبيق احتياطيات قابلة للإنتاج تبلغ 2.3 تريليون متر مكعب، والسنغال 779 مليار متر مكعب، وموريتانيا 575 مليار متر مكعب، وتنزانيا 512 مليار متر مكعب، وجنوب أفريقيا 96 مليار متر مكعب، وإثيوبيا 42 مليار متر مكعب، والمغرب 39 مليار متر مكعب.

واكتُشِفت احتياطيات كبيرة غير مستغلة في أنغولا، والكاميرون، وغانا، وغينيا الاستوائية، وجمهورية الكونغو، وكينيا، وأوغندا.

ويعمل عدد من هذه الدول، بما في ذلك موزمبيق وتنزانيا وموريتانيا والسنغال، على تسويق الغاز الطبيعي للاستفادة من الاكتشافات الأخيرة. وفي الواقع، أعلنت وكالة الطاقة الدولية أن أفريقيا هي "الحدود الجديدة" في مجال النفط والغاز العالمي.

من ناحيتها، ستستمر الدول الـ4 الكبرى المنتجة للغاز في الهيمنة على إنتاج الغاز على المدى القريب، لكن الخبراء يقدرون أن موزمبيق والوافدين الجدد الآخرين سيسهمون بأكثر من 50% من إنتاج الغاز في المنطقة بحلول عام 2038.

استعمالات الغاز في أفريقيا: يمكن استعمال الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء والصناعة والاستعمال المنزلي في دول القارة السمراء. ومن الأهمية بمكان أن تسخير الغاز في أفريقيا يمكن أن يوفر الكهرباء الأساسية اللازمة لتعزيز قدرة القارة على معالجة موادها الخام محليًا.

ويمكن لهذا الوقود أن يوفر ما يكفي من الطاقة للعمليات الصناعية، بما في ذلك إنتاج الصلب والأسمنت وتصنيع الورق. ويمكن استعماله أيضًا لصنع الأسمدة لزيادة المحاصيل الزراعية.

تجدر الإشارة إلى أن مصادر الطاقة المتجددة، بما في ذلك الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لا تستطيع توفير الكهرباء الكافية لهذه الأغراض حتى الآن. ويمكن أن تؤدي احتياطيات الغاز في أفريقيا دورًا مهمًا في تحول الطاقة في القارة؛ إذ إن للغاز الطبيعي بصمة كربونية أقل بكثير من النفط والفحم.

ومن الأهمية بمكان أن تطوير الغاز الطبيعي والطاقة المتجددة لا يستبعد أحدهما الآخر، وإذا تمكنت أفريقيا من مضاعفة استعمالها للغاز الطبيعي إلى 3 أمثاله، بحسب تقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، ستتمكن من زيادة استعمالها للطاقة المتجددة 8 أضعاف.

من ناحية ثانية، يمكن استعمال أشكال موثوقة من الطاقة مثل الغاز لتحقيق الاستقرار في شبكة تعمل بمصادر متقطعة مثل الرياح والطاقة الشمسية. ويمكن أن تؤدي دورًا رئيسًا في تحول الطاقة "العادل."

https://attaqa.net/2023/09/17/%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-3-/%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%B9

المصدر: الطاقة A T T Q A منصة إعلامية وبحثية واستشارية متخصصة في أسواق الطاقة

- منصة إعلامية وبحثية واستشارية متخصصة في أسواق الطاقة على المستويات الاقتصادية والسياسية والبيئية والتقنية الفنية، وتغطي كل ما يتعلق بالتغير المناخي والانتقال الطاقي والحياد الكربوني، بما في ذلك المعادن وعمليات التعدين اللازمة لهذا التحول.

الطاقة
ATTAQA

- تأسست المنصة في شهر يناير 2020 في العاصمة الأميركية واشنطن، وبدأت النشر لأول مرة في شهر أبريل 2020، ولها مكاتب ومراسلون في عدد من الدول العربية والأجنبية.

- لم تُعلَن المنصة رسمياً حتى الآن، بسبب انتشار فيروس كورونا.

- تهدف المنصة إلى تقديم الأخبار والتقارير والمعلومات والأفكار بطريقة فريدة، ولغة عربية جزلة وسهلة وبسيطة تسهم في توضيح الصورة أمام المستثمرين وصنّاع القرار في الشركات والحكومات عمومًا، كما تهدف إلى وضع موضوعات الطاقة بطريقة سهلة أمام المواطن العربي خصوصًا، وتسعى إلى إبراز دور قطاع الطاقة في الاقتصادات المختلفة.

- يتكون فريق "الطاقة" من أكثر من 25 متخصصًا في مجالات الإعلام المختلفة، مثل النفط والغاز، والطاقة المتجددة، والاقتصاد، وأسواق السيارات، والأسهم، وفي وسائل التواصل الاجتماعي، والتصميم، والفيديو، واللغة العربية، ولها مراسلون في عدّة دول عربية وأجنبية.

- لدى "الطاقة" أربع وحدات متخصصة: "وحدة الأبحاث"، و"وحدة الإعلام المرئي والمسموع"، و"وحدة التدريب والمحاضرات"، بالإضافة إلى "وحدة الإنتاج الأدبي والتّدقيق اللّغويّ."

- تقوم وحدة الأبحاث بإنجاز تقارير أسبوعية وشهرية ورُبع سنوية وسنوية، بما في ذلك التقارير السنوية عن أسواق الطاقة كافّةً، ومن أهمّ منتجات وحدة الأبحاث التقارير الأسبوعية عن المخزون والحفّارات، بالإضافة إلى تقارير أسواق النفط الشهرية.

- يكتب في الطاقة عدد من الخبراء العرب والأجانب في مجالات مختلفة، إذ تركّز "الطاقة" على نشر ما هو مميز، وغير منشور في وسائل الإعلام العربية.

- يمكن التواصل مع إدارة تحرير الطاقة عبر البريد الإلكتروني:

info@attaqa.net

/https://attaqa.net/about-us

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***